(دراسة واقع التسرب في التعليم الثانوي ومدى أثره في التنمية البشرية في العراق) للمدة (2001-2011)[*]

أ . م . اسيا كاظم فرحان
كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

الباحث عبد الناصر قادر رضا

المستخلص :

لظاهرة التسرب من التعليم اثارا سلبيه على مستوى الفرد والمجتمع بل على جوانب الحياة المختلفة ومنها الجانب الاقتصادي، لذا حاول بحثنا هذا دراسة وتحليل العلاقة بين حجم التسرب ومستوى التنمية البشرية، في العراق كعينة للبحث والعقد الاول من القرن الحالي مدة زمنية له، وشملت الدراسة المتسربين من المرحلة الثانوية، واعتمدت السجلات الرسمية مصدراً اساسي لتقدير حجم هذه المشكلة في العراق، وقد اتضح زيادة حجم التسرب خلال مدة البحث مقارنة فيما كان علية الحال في نهايات القرن العشرين، وهذا اثر سلبا في مؤشرات التنمية البشرية، وبشكل خاص، التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة . وفي زاوية البحث عن العلاقة بين التسرب والتنمية، أيهما يؤثر في الاخر، أتضح أن الاثر متبادل ومتداخل بين الاثنين، وهنا تكمن صعوبة المشكلة من حيث التشخيص والمعالجة، تشخيص المشكلة وإبعادها هذا شأن الباحث، أما المعالجة فهي شأن المجتمع ككل. ويتطلب الامر الجدية في تبني الحكومة الممثل لهذا الشعب خطة مركزية شاملة تعالج فيها وبشكل فعال كل مسببات هذه المشكلة، والأمر بغاية الخطورة.... أذ لا تتمكن وزارة التربية بمفردها تحمل مسؤولية الحد من هذه الظاهرة لتشخيص جذورها في جوانب الحياة المختلفة، الحكومة المركزية وحدها القادرة على المعالجة الناجحة لها، ضمن خطة مركزية يكون مجلس الوزراء مسؤول عن وضعها والإشراف عليها.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ التسرب في التعليم- التنمية البشرية- دليل التنمية البشرية- دليل التنمية المتعلقة بنوع الجنس- متوسط العمر المتوّقع عند الولادة- معدل وفيات الأطفال- مؤشّر جيني

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 19
العدد 71
الصفحات 271- 302

[*] ملاحظة: البحث مستل من رسالة ماجستير لم تناقش

اهمية البحث

كان التعليم وما يزال يمثل بوابة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع ، وتسعى الدول بمختلف مستويات تطورها الى توافر الفرص التعليمية لجميع ابنائها، والعمل على مواصلتهم للدراسة، ولكن الامور لا تسير دائما حسب ما هو مخطط لها، ولاسيما في الدول النامية ومنها العراق، اذ تبين مؤشرات التعليم ارتفاع معدلات التسرب في صفوف الطلبة في التعليم الثانوي بأنواعه (عام ، مهني) ولاسيما خلال المدة المحددة في البحث، ومن هذا المنطلق تنبع أهمية البحث .

مشكلة البحث

ان التسرب من التعليم هو أحد العوامل المعيقة لتأهيل وتنمية مهارات ومعارف الثروه البشرية، بوصفه يهدد التمكين البشري ويحد من قدرة الأفراد على التفاعل الايجابي مع محيطهم الاجتماعي والتكنولوجي والمعرفي .

فرضية البحث

يفترض البحث ان للتعليم والتدريب الدور الاساسي في تأهيل وتنمية المورد البشري للأسهام النوعي والفاعل في عملية التنمية الاقتصادية، وأي تسرب للعنصر البشري من دائرة التعليم يؤشر حاله سلبية تنعكس اثارها على عملية التنمية البشرية .

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة وتحليل ظاهرة التسرب في التعليم بوصفه الاساس لبناء العنصر البشري القادر على المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، ووضع الحلول المناسبة والممكنة لتحجيم هذه الظاهرة، والتقليل من اثارها السلبية .

أطار الدراسة

- **الاطار المكاني: يتحدد بدراسة واقع تسرب الطلبة في التعليم الثانوي في العراق عدا محافظات اقليم كردستان .**
- **الاطار الزمني: العقد الاول من القرن الواحد والعشرين (2001 - 2011).**

منهجية البحث:

تستند منهجية البحث على الاسلوب الاستقرائي وعلى التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بمشكلة البحث والمستمدة من السجلات الرسمية لوزارة التربية ووزارة التخطيط والدوائر التابعة لها، مع الاستعانة بالرسوم البيانية والاشكال الهندسية المناسبة لتوضيح البيانات الخاصة بمشكلة البحث .

المقدمة

إن تطور شعوب العالم في شتى المجالات مرهون بدرجة كبيرة بمدى تطور أنظمتها التعليمية، حيث أن التعليم يزود المجتمع بالطاقات البشرية التي تسهم في تحقيق أهدافه المنشودة .

إن وظيفة التعليم كانت وما تزال هي بناء الانسان وتنمية قدراته ومهاراته وطاقاته ليكون مبدعا ومنتجا، قادرا على الإبداع، إذ يعد الانسان الثروة الحقيقية للأمم وسر نهضتها وتقدمها ، فهو القادر على اكتساب المعارف والقدرات وتسخير رأس المال العيني، ويعد من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، وهذا العنصر لا يؤدي دوره من دون تعليم وتدريب، ومن ثم فإن مسؤولية إعداد وتنمية الموارد البشرية تقع على كاهل التعليم، ومن هنا تأكدت العلاقة العضوية بين التعليم والتنمية، ولذا فقد أصبح المورد البشرى هو المكون الأهم والأكثر تأثيرًا فى عملية التنمية، ولما كان وجود القوى البشرية المؤهلة شرطا ضروريا لتطور اى مجتمع وتقدمه، فان أي عائق يحول دونه ودون تفعيل دوره وزيادة مهاراته وكفاءته في الاداء الاقتصادي سيؤثر سلبا في تقدم المجتمع وتطوره، ذلك ان المورد البشري مع الموارد الطبيعية هم اساس أية عملية تنموية ومسار هذه التنمية وحجمها هما المسئولان عن تحقيق التقدم والتطور لهذا المجتمع ومن هنا، فأن مغادرة الطلبة لمواقعهم الدراسية في أي مرحلة من مراحل الدراسة او عدم انتساب الفرد اصلا لمؤسسة التعليم، يعتبر مؤشرا سلبيا في اعداد وتأهيل العنصر البشري الذي هو اداة التنمية وهدفها، ذلك ان العلاقة عكسية بين حجم الأمية ومستوى ونوعية عملية التنمية البشرية لأي مجتمع، ومن ثم ينعكس ذالك على تطوره وتقدمه في كل المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية .

المبحث الأول / الإطار النظري والمفاهيمي

أولا / مفهوم التسرب:

إن التعريف الدولي الذي أقرتها اليونسكو عن التسرب، هو ترك الطالب للمدرسة في أي صف من صفوفها قبل إكمالها المرحلة الدراسية، وهو يعنى ترك الطالب للدراسة لأي سبب كان قبل تخرجه من المرحلة الدراسية ، ويعرف كل من يترك المدرسة قبل نهاية العام الأخير من المرحلة الدراسية التي ينتمي إليها بأنه متسرب بغض النظر عن عمره (زويلف ، 2008 : 76) أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فقد عرفت في عام 1973 مفهوم التسرب على أنه صورة من صور الفقر التربوي في المجال التعليمي، ترك الطالب للدراسة في إحدى مراحلها المختلفة، وبمعنى شامل هو كل طالب يترك المدرسة لأي سبب من الأسباب، قبل نهاية المرحلة التعليمية، مما يمثل هدراً لطاقات المجتمع المستقبلية (وفقد اقتصادي سلبي للعملية التعليمية من الناحية الاقتصادية) (عبد العال ، 2010 :52) .

أن مفهوم التسرب في جوهره يختلف من مجتمع لأخر، ومن نظام تعليمي لأخر، وهذا الاختلاف يمتد إلى جميع شعوب الأرض ، وذلك تبعا للقوانين والأنظمة التعليمية والسياسية المتبعة في كل دولة، لذلك فأن مفهوم التسرب في دولة معينة قد يعنى ترك الطالب للمدرسة، قبل إنهاء المرحلة الابتدائية الإلزامية، ولا يعتبر ضمن هذا المفهوم متسربا إذا ترك المدرسة بعد نهاية هذه المرحلة، وفى الوقت نفسه وحسب أنظمة دولة أخرى يعد متسربا من المدرسة والتعليم، لأنة لم ينة المرحلة التعليمية الأساسية والثانوية التي على أساسها تبنى خطوات حياته المستقبلية (نصر الله، 2004 : 476) في حين عرف كرونك وآخرون (Kronic & others) الطالب المتسرب وفقا للتعريف الصادر عن وزارة التعليم الأمريكية، بأنه الطالب الذي كان منتظما في مؤسسة تعليمية سابقا، ولم يعد بعد ذلك للدراسة، وأنه الطالب الذي لم يكمل متطلبات التخرج ولم ينتقل إلى جهة تعليمية أخرى، ولم تكن مغادرته تلك بسبب مرض أو غياب بعذر شرعي (ملة، 1994 : 82) .

ومن الناحية الاقتصادية يعد التسرب خسارة مادية مباشرة ، يمكن تقديرها حسب أعداد المتسربين وتكلفة التعليم، إذ تهدر الأموال المنفقة مع المدخلات التي تشمل التلامذة، المعلمين، الإدارة التعليمية، والبحوث والتكاليف الاخرى، ويكون العائد الكمي اقل من المتوقع أو المطلوب (مخرجات) ، واهم ما يشمله العائد النوعي ، التلاميذ الذين يتخرجون وأعدادهم ، ومدى تناسبها مع الأعداد التي دخلت، فأن كانت غير متناسبة فمعنى ذلك وجود راسبين ومتسربين، يعكسون هدرا ماديا لا يستهان به، وضياعاً اقتصادياً كبيراً نتيجة انخراط اغلب المتسربين في صفوف الأمية، وما تسببه هذه الأمية، وهو ضياع يصعب حسابه بالأرقام، كما إن ارتداد هؤلاء المتسربين إلى الأمية يزيد من الأعباء الاقتصادية الملقاة على برامج محو الأمية، وبالتالي فأن التسرب يضاعف نفقات التعليم (القاسمي ، 1976 : 13)، ويرتبط التسرب من التعليم بتدهور أوضاع التنمية البشرية من خلال مؤشر معدل التسرب من الدراسة، ذلك أن معظم المتسربين من المدرسة هم من العائلات التي تعتبر من الفئتين الأفقر في المجتمع ، بحيث تظهر علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى التسرب، فكلما انخفض الدخل، ازدادت إمكانية تسرب الطلبة، كما يترك التسرب آثارا ضارة تلحق بالتنمية البشرية ، كونه يهدد التمكين البشري ويحد من قدرة الأفراد على التفاعل الايجابي مع محيطهم الاجتماعي، فضلا عن إيجاد المواقف السلبية

والسلوك غير المسؤول تجاه المجتمع ومؤسساته وقوانينه ويسهل تعرض هؤلاء المتسربين للانحراف (التقرير الوطني ، 2008 :129) .

لقد أصبح من المتفق علية أن المتسرب أو التارك للمدرسة هو كل طالب يترك المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها . وهذا التعريف يعني أن الطالب الذي يترك مرحلة تعليمية معينة بعد نهايتها، ولا ينتسب إلى المرحلة التالية، لا يعد في عداد المتسربين (عبد الدائم، 1976 : 274) وأن نسبة التسرب هي نسبة الطلاب الذين يغادرون النظام التعليمي دون إكمالهم الصف الذي يدرسون فيه، في سنة معينة، وفي حال ارتفاع نسبة التسرب فأن ذلك يؤشر على ضعف فعالية النظام التعليمي، كما أنه يرفع الكلفة التعليمية ، ويمكن قياس طريقة حسابه من خلال المعادلة الأتية (وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية : 21) :-

$$\text{معدل التسرب} = \frac{\text{عدد التلاميذ المغادرين للنظام التعليمي دون إكمال الصف الذي يدرسون في سنة y}}{\text{اجمالي عدد الطلاب في سنة y}} \times 100$$

أما معهد اليونسكو التابع للأمم المتحدة فانه يعتمد احتساب معدل الانقطاع حسب الصف من خلال حسم مجموع معدل الترفيع ومعدل الاعادة من (100)في عام دراسي معين، كما يجري احتساب النسبة التراكمية للانقطاع الدراسي على مستوى التعليم الابتدائي بحسم معدل البقاء في الدراسة من(100)في صف معين . ويمكن استخدام المعادلة الاتية (معهد اليونسكو للأحصاء ، 2009 : 40) :

$$DR^t i = 100 - (PR^t i + RR^t i)$$

حيث أن $DR^t i=t$ معدل الانقطاع عن الصف I في العام الدراسي

$PR^t i =t$ معدل الترفيع إلى الصف iالعام الدراسي

$RR^t i = t$ معدل الإعادة للصف I في العام الدراسي

أما وزارة التربية العراقية فأنها تعد المتسربين هم الطلبة الذين نجحوا أو رسبوا في عام معين ولم يسجلوا في العام التالي، ولم يزودوا بوثيقة نقل الى مدارس أخرى، حيث يطلق عليهم مصطلح التاركون (المتسربون)، وأن نسبة التسرب ناتجة من حاصل قسمة (مجموع التاركون) على مجموع (المسجلون والمتسربون) * (100 %) ، حيث يمكن كتابة الصيغة بالشكل التالي :

نسبة التسرب = مجموع المتسربين / مجموع (المسجلون و المتسربين) *(100 %) . (وزارة التربية).

وهذه الصيغة أعتمدها الباحث لاحتساب نسب التسرب في العراق وفقا للطريقة التي تعتمدها وزارة التربية العراقية .

ثانيا : مفهوم التنمية البشرية :

عرف مفهوم التنمية البشرية بحسب تقرير التنمية البشرية لعام (1990)بأنها عملية توسيع خيارات الناس ، ومن هذه الخيارات أن يحيوا حياة أطول وأكثر صحة ، وأن توفر لهم فرص تعليمية ، وأن يتمتعوا بمستوى معيشي معقول ، ومن الخيارات كذلك توفر فرص الحرية السياسية والاجتماعية ، وإتاحة الفرص للناس لان يكونوا مبدعين ومنتجين وأن تضمن لهم حقوقهم الانسانية واحترام ذواتهم (UNDP، 1990: 16) ومنذ عام(1990) . أطلق برنامج الأمم المتحدة الانمائى ولا يزال ضمن تقرير سنوي ، مفهوما جديدا للتنمية ، قائم على توجيهات لتنمية البشر، أى استثمار قدراتهم ومن اجل البشر ، ومن صنع البشر ، أى ان البشر هم الثروة الحقيقية للأمم (المهاجر، 2000: 16) . وقد تطور مفهوم التنمية البشرية مع كل تقرير سنوي من تقارير التنمية البشرية ، بحيث إن كل تقرير أضاف وأغنى ما سبقه ، وتعمق المنهج الاساسى للمفهوم ليشمل أبعادا عدة هي : التمكين والتعاون والأنصاف والاستدامة والأمن (بلول ، 2009 : 651) .

إذ حصلت قفزة نوعية مع صدور تقرير التنمية البشرية لعام (1990)، فبعد تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية كي يشتمل على ضم القدرات البشرية كافة لاستخدامها فى العملية الانتاجية وذلك فى أواخر الثمانينات، فأن مفهوم التنمية البشرية قد ركز فضلاً عما سبق على الافادة من القدرات البشرية بحيث أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها فى الوقت نفسه (العاني، 2002: 13) . إذ انتشر النقاش حول التنمية شيئاً فشيئا، وانبثقت المعطيات النوعية، واستلهمت ولو بتواضع رغبات الناس واحتياجاتهم الملحة ونفسياتهم. وعلى الرغم من كل ذلك فقلما طرح السؤال الجذرى الذى يعلن عن نفسة بكل بساطة وهو : تنمية ماذا ؟.. (روبان ، 1977: 14) .

لقد اسهم الجدل الاجتماعي على امتداد سنوات عديدة فى بروز أهمية التأكيد على البعد الاجتماعي لعملية التنمية، فقد ساد فى وقت من الاوقات مفهوم مختزل للتنمية، يركز اساسا على البعد الاقتصادى، ودون اهتمام واضح بالأبعاد الاجتماعية. غير أن الخبرة العالمية فى مجال التنمية تشير الى محورية الابعاد الاجتماعية للتنمية ، وهذا الاعتبار هو الذى دعا دوائر التنمية فى العالم الى صياغة مفاهيم جديدة، ولعل من اهمها مفهوم التنمية البشرية (سراج الدين، 2006: 158) . حيث شهد فكر التنمية عملية مراجعة واعادة تقويم ، بدأت منذ اواخر الستينات، حيث يمكن القول انها ما زالت مستمرة على الرغم مما تمخض عنها من قبول شبة عام لعدد من المقولات الرئيسية حول معنى التنمية وأهدافها وسبل تحقيقها (العيسوي، 1984: 220) .

وقد تجاوزت التنمية بمفهومها الحديث مفهوم النمو الاقتصادى أو التنمية الاقتصادية لتأخذ مابدأ يعرف بأسم (التنمية البشرية) حيث ان هذا المفهوم يعيد ربط العلاقة بين البشر والتنمية ليس يعد البشر عنصرا من عناصر التنمية فقط ، بل يعد البشر غاية التنمية (تحديات التنمية وسوق العمل ، 2000) فالتنمية البشرية لا تنتهى عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد الى ابعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء فى مجال العمل من خلال توفر فرص الابداع ، أو التمتع بوقت الفراغ، أو باحترام الذات الإنسانية أو المساهمة الفاعلة فى النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، ونظرا لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجها انسانيا للتنمية المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية (التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، 2006 : 21) . اذ لا يمكن تحقيق التنمية الا من خلال تنمية العنصر البشرى فى المجتمع ، وذلك من كافة النواحى ، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والتعليمية. حيث أوضحت التجارب ان العنصر البشرى قادر على تحقيق التنمية حتى مع ندرة أو قلة الموارد المادية فى المجتمع، لذلك كان من الضروري أعطاء الاهمية الواجبة لتنمية العنصر البشرى، عن طريق تنمية الموارد البشرية (علام، 2007:248) .

ثالثا : دليل التنمية البشرية (Human development Index):

ان دليل التنمية البشرية هو عنصر استراتيجى فى النهج الجديد، اذ يمثل التحول فى طريقة التفكير، حتى ولو لم يكن كافيا للتعبير عن ما يختزنه مفهوم التنمية البشرية من غنى، وهذا الدليل، هو مقياس مركب (تقرير التنمية البشرية، 2010: 13). وهو ليس المؤشر الاول الذي حاول دمج كل المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية معا، فقد سبق لموريس (Morris) تناول مؤشر نوعية الحياة (Ray,1998;28) ويعد دليل التنمية البشرية بمثابة مقياس للتنمية البشرية، إذ يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما في ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية:

- حياة مديدة وصحية، حسبما تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- اكتساب المعرفة، حسبما يقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلث الأهمية)، ومجموع الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا (ثلث الأهمية).

مستوى معيشة لائق، حسبما يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكي (تقرير التنمية البشرية، 2006:394). ويمكن حساب دليل التنمية البشرية بالاستناد الى ثلاثة مؤشرات هى :-

1- طول العمر، ويتم قياسه بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة .

2- التحصيل العلمي، ويقاس بمزيج من:

3- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (وله وزن مرجح يعادل 3/2).

4- ونسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا (وله وزن مرجح يعادل 3/1).

5- مستوى المعيشة، ويقاس بمقدار نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى (بالدولار).

ولحساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات على وفق ما يأتي:

1 - العمر المتوقع عند الولادة ، القيمة الدنيا 25 سنة ، والقيمة القصوى 85 سنة .

2 - معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ، القيمة الدنيا صفر% والقيمة القصوى 100% .

3 - نسب القيد فى التعليم، بمختلف مراحله ، القيد الدنيا صفر % والقيمة القصوى 100%.

4- نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقي (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، القيمة الدنيا 100$ والقيمة القصوى 40000$. (UNDP,1995;106) .

جدول (1) يوضح معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدل الإلمام بالقراءة عند البالغين (%)	100	الصفر
نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)	100	الصفر
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	40000	100

UNDP, Human Development Report , 1995

وعلى وفق قيمة هذا الدليل، تم تقسيم دول العالم على ثلاث مجموعات رئيسة: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، أخرى ذات تنمية بشرية متوسطة، وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة (العربي، 2007: 57).

وعلى هذا الأساس فأن دليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع، ودليل التحصيل العلمي، ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقي المعدل (بالدولار بحسب تعادل القوة الشرائية)، وهو يحسب بقسمة حاصل جمع هذه الادلة على 3. ويمكن احتساب أدلة فردية لأي مكون من مكونات دليل التنمية البشرية على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة الفعلية للمؤشر} - \text{القيمة الدنيا للمؤشر}}{\text{القيمة القصوى للمؤشر} - \text{القيمة الدنيا للمؤشر}}$$

حيث يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الإنجاز النسبي الذي يحققه بلد ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، أما دليل التعليم فأنه يقوم بقياس الإنجاز النسبي الذي يحققه بلد ما في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا .وفي أول الأمر، يتم حساب دليل لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل آخر لنسب الالتحاق الإجمالية .وبعد ذلك، يتم جمع هذين الدليلين بغرض إعداد دليل التعليم، مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والثلث المتبقي من الأهمية لنسب الالتحاق الإجمالية . في حين يتم حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي . وفي دليل التنمية البشرية، يمثل الدخل بديلاً عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المتضمنة في إطار التمتع بحياة مديدة وصحية وإطار اكتساب المعرفة . ويتم تعديل الدخل نظرًا لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب توفر دخل غير محدود وبناءً على ذلك، يتم استخدام لوغاريتم الدخل (تقرير التنمية البشرية، 2006: 394).

المبحث الثاني/ واقع التعليم الثانوي في العراق والتسرب فيه

يطلق اصطلاح التعليم الثانوي على المرحلة الثانية من التعليم ، حيث يبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الابتدائي، وينتهي حين يظفر الطالب بشهادة الدراسة الثانوية، وللتعليم الثانوي في العراق مرحلتان: أحدهما متوسطة وأمدها ثلاث سنوات ، والثانية : إعدادية ومدتها ثلاث سنوات أيضا. والتعليم الثانوي مجاني

تتولى الدولة الإنفاق علية لإتاحة الفرصة المتكافئة لذوى الاستعداد لمواصلة التعليم حتى آخر مراحله ، وتمثل المرحلة المتوسطة في نظامنا التعليمي، المرحلة الوسطى بين التعليم الابتدائي والإعدادي العام أو الفني، ومدتها ثلاث سنوات بين سن الثالثة عشرة والخامسة عشرة تقريبا (الجبوري ، 1970:16). أما المستوى الإعدادي، فيبدأ من الصف الرابع العام، إلى السادس الإعدادي (علمي أو أدبي أو أسلامي) وتشتمل الخطة الدراسية بين 34 إلى 38 حصة في الأسبوع، تدرس فيها 15 موضوعا، ويدرس جميع الطلبة مواضيع عامة في الصف الرابع العام، أما في الصف الخامس والسادس الثانوي، فيجب على الطالب أن يختار أما الفرع العلمي وهو الفرع الصعب والمتعدد المواضيع أو الفرع الأدبي أو الإسلامي، أو الفروع المهنية (زويلف ،2008: 95).

لقد بلغ عدد الطلبة المقبولين في مدارس التعليم الثانوي (390885) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2002/2001، وقد شكل عدد الطلبة المقبولين في الصف الاول المتوسط من المرحلة المتوسطة نسبة مقدارها (75,7 %)، وفي الصف الرابع العام من المرحلة الاعدادية نسبة (24,3 %) من أجمالي الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي (وزارة التخطيط العراقية، 2008) . أما في العام الدراسي 2004/2003 فقد كان عدد المقبولين (547430) طالبا وطالبه، ثم انخفض الى (478869) في العام 2005/2004 ، ثم استمر بالانخفاض خلال العام 2006/2005 الى (421665)، وفي العام الدراسي 2007/2006 ارتفع العدد الى الى (463862)، أما في العام الدراسي 2008/2007 فقد بلغ عدد الطلبة المقبولين (559905) طالبا وطالبة ، نسبة الاناث- منهم (42%) ويشكل عدد الطلبة المقبولين في الصف الاول المتوسط من المرحلة المتوسطة نسبة مقدارها (65,8%)، وفي الصف الرابع العام من المرحلة الاعدادية بنسبة (34,2%) من اجمالي الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي، في حين كان العدد في العام الدراسي 2007/2006 (463862) وهذا يعني أن هناك ارتفاع بنسبة (20,7%)، وقد ارتفع عدد الطلبة المقبولين خلال الفترة (2004/2003- 2008/2007) بنسبة (2,3%) حيث كان عددهم (547430) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2004/2003 (تقرير التعليم الثانوي للعام 2008/2007) .

أما في العام الدراسي 2009/2008 فقد بلغ عدد الطلبة المقبولين (546565) طالبا وطالبة ، نسبة الإناث منهم (44,1%) ويشكل عدد الطلبة المقبولين في الصف الاول من المرحلة المتوسطة نسبة قدرها (71,2%)، وفي الصف الرابع العام من المرحلة الإعدادية بنسبة (28,8%) من إجمالي الطلبة المقبولين في مدارس التعليم الثانوي، وفي العام الدراسي 2008/2007، كان عدد الطلبة المقبولين (559905) طالب وطالبة، وهذا يعني أن هناك انخفاض بنسبة (2,4%)، في حين ارتفع عدد الطلبة المقبولين خلال الفترة (2005/2004- 2009/2008) بنسبة (14,1%)، حيث كان عددهم (478869) طالبا وطالبة في 2005/2004 (تقرير التعليم الثانوي للعام 2009/2008) . أما في 2011/2010 ، فقد بلغ عدد الطلبة المقبولين حوالي (641306) طالبا وطالبة ، نسبة الاناث منهم (42.6%)، ويشكل عدد الطلبة المقبولين في الصف الاول من المرحلة المتوسطة نسبة قدرها (65,6%) وفي الصف الرابع العام من المرحلة الاعدادية بنسبة (34,4%) من اجمالي عدد الطلبة المقبولين في مدارس التعليم الثانوي، وفي 2010/2009 كان عدد الطلبة المقبولين (552859) طالبا وطالبة ، وهذا يعني أن هناك ارتفاع بنسبة (16%) ، وقد ارتفع عدد المقبولين خلال الفترة (2007/2006 - 2011/2010) بنسبة (38,3%) حيث كان عددهم (463862) في 2007/2006 (تقرير التعليم الثانوي للعام 2011/2010) .

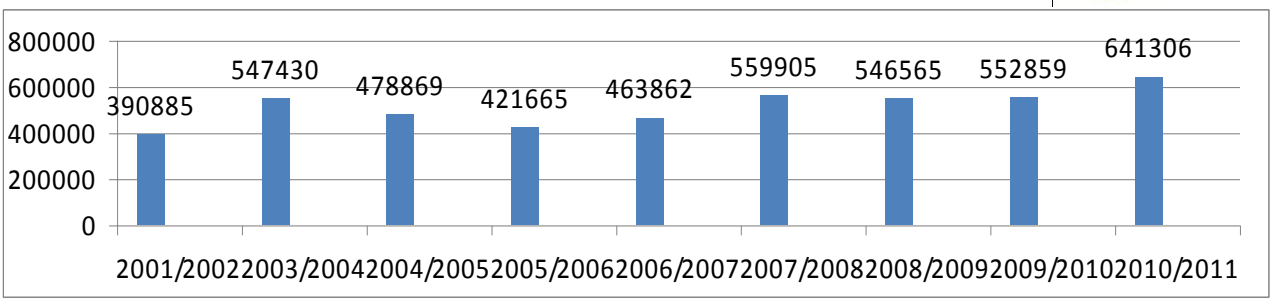

شكل بياني (1) عدد الطلبة المقبولين في المدارس الثانوية في العراق خلال الفترة (2001- 2002) - (2010- 2011)
المصادر :
*بيانات 2002/2001 ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام 2002 .
** بيانات (2004/2003 - 2006/2005) ، وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية ، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2008/2007 .
*** بيانات (2007/2006 - 2011/2010) ، وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية ، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2011/2010 .

أما بالنسبة لعدد الطلبة الموجودين في التعليم الثانوي ، فقد بلغ عددهم (1132106) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2002/2001، نسبة الاناث منهم (39%)، أما نسبة عدد الطلبة الموجودين فقد بلغ في المرحلة المتوسطة نسبة قدرها (41,1%)، وقد ارتفع عدد الطلبة الموجودين خلال الفترة (2004/2003-2008/2007) بنسبة قدرها (2.1%) حيث ارتفع عددهم من (1571288) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2004/2003 الى (1603623) خلال العام الدراسي 2008/2007 نسبة الاناث منهم (41 %) ، أما نسبة عدد الطلبة الموجوين فقد بلغ في المرحلة المتوسطة نسبة قدرها (41,1%) وفي المرحلة الاعدادية بنسبة (16,2 %) (وزارة التخطيط، مصدر سابق: 4). أما في العام الدراسي 2009/2008 فقد بلغ عدد الطلبة الموجودين (1750049) طالبا وطالبة، في حين ازداد العدد الى (1877434) و(1953766) للأعوام 2010/2009 و 2011/2010 على التوالي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2).

جدول (2) عدد الطلبة الموجودين في التعليم الثانوي

السنة	عدد الطلبة الموجودين في التعليم الثانوي
2002/2001	*1132106
2004/2003	**1571288
2005/2004	***1437842
2006/2005	***1389017
2007/2006	****1491933
2008/2007	****1603623
2009/2008	****1750049
2010/2009	****1877434
2011/2010	****1953766

* بيانات (2002/2001)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2002/2001
** بيانات (2004/2003)، وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2005/2004
*** بيانات (2005/2004 -2006/2005)، وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2009/2008 .
**** بيانات (2007/2006 -2011/2010)، وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية، التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2011/2010 .
***** بيانات المتسربين، من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (14) .

أما بالنسبة إلى عدد الطلبة المتسربين فقد بلغ (34341) طالبا وطالبة في السنة الدراسية 2002/2001، نسبة الاناث منهم (17767) طالبة، وفي 2006/2005 قد ازداد عددهم بنسبة (52%)، أما خلال الفترة (2006/2005 -2011/2010) فقد كانت نسبة الزيادة في عدد الطلبة المتسربين قد بلغت(21 %) في حين كانت نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة 2002/2001 -2011/2010 (84%). وهذا يعني بأن هناك مشكلة كبيرة متمثلة في زيادة أعداد الطلبة المتسربين من التعليم الثانوي، والجدول (3) يوضح إعداد الطلبة المتسربين في التعليم الثانوي:

جدول (3) يوضح عدد المتسربين في التعليم الثانوي للفترة (2002/2001 -2011/2010)

السنة الدراسية	الذكور	الإناث	مجموع الطلبة المتسربين
2002/2001	16574	17767	*34341
2004/2003	24517	22150	*****46667
2005/2004	27900	17979	****45879
2006/2005	31223	20896	**52119
2007/2006	37058	26529	****63587
2008/2007	29529	18262	***47791
2009/2008	26879	21378	***48257
2010/2009	36214	33651	***69865
2011/2010	35987	27164	***63151
نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة (2002/2001 - 2006/2005)			% 52
نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة (2006/2005 - 2011/2010)			% 21
نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة (2002/2001 - 2011/2010)			% 84

* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2002/2001 .
** وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية ، تقرير التعليم الثانوي للعام الدراسي 2008/2007 .
*** وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية ، تقرير التعليم الثانوي للعام الدراسي 2011/2010 .
**** وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، مديرية الإحصاء .
***** وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجموعة الإحصائية ، 2004.

شكل بياني (2) يوضح أعداد الطلبة المتسربين في التعليم الثانوي خلال الفترة (2002/2001 – 2011/2010)

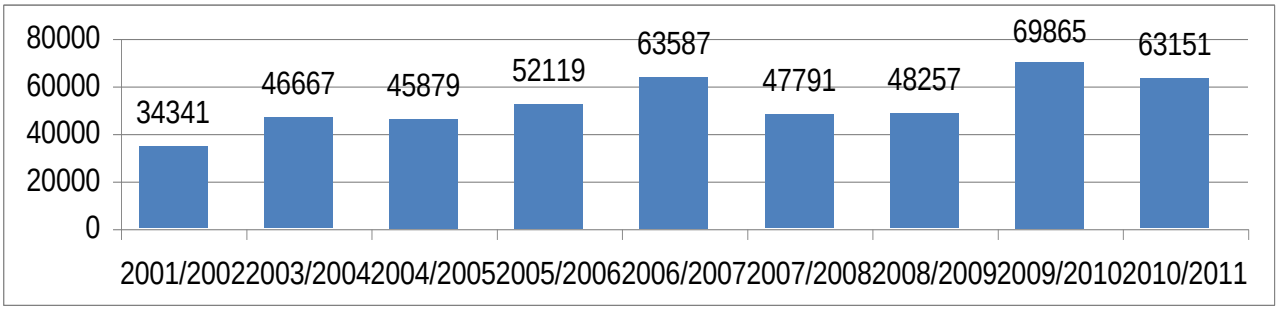

المصدر: بيانات جدول (3) .

جدول (4) يوضح نسب التسرب في التعليم الثانوي للفترة (2002/2001 - 2011/2010)

السنة الدراسية	نسبة تسرب الذكور	نسبة تسرب الإناث	المجموع
2002/2001	2.3	3.9	3.1
2004/2003	2.6	3.6	3.1
2005/2004	3.1	3.1	3.1
2006/2005	3.7	3.5	3.6
2007/2006	4.0	4.2	4.1
2008/2007	3.0	2.7	2.9
2009/2008	2.5	2.9	2.7
2010/2009	3.2	4.2	3.7
2011/2010	3.0	3.3	3.2

المصدر : بيانات الجدول (1) و (3) .

نلاحظ من خلال الجدول (4)، بأن نسب تسرب الاناث في السنة الدراسية 2002/2001، كانت (3.9%) في حين كانت النسبة (2.3%) عند الذكور، وهذا يعني بأن تسرب الاناث كان اكبر في تلك السنة، وقد استمر تفوق الاناث على الذكور في 2004/2003، ثم تعادلت في 2005/2004، بنسبة (3.1%)، وفي السنة الدراسية 2007/2006 نلاحظ بأن اعلى نسب للتسرب في كل الجنسين ، ويعزى السبب في ذلك الى تردي الوضع الامني بشكل كبير في تلك المرحلة ، حيث بلغت نسبة التسرب للاناث (4.2%) وللذكور (4.0%)، وفي السنة الدراسية 2011/2010 فقد كانت نسبة تسرب الذكور (3.0%) في حين الاناث (3.3%).

ويمكن توضيح نسب التسرب لكلا الجنسين من خلال المخطط البياني:

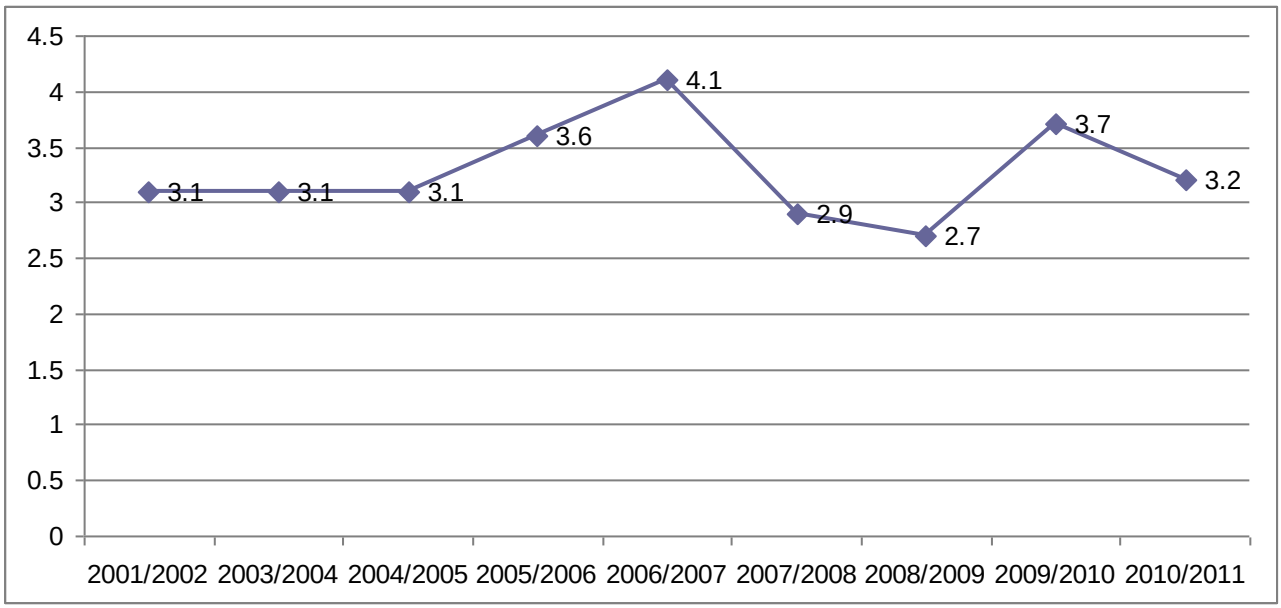

مخطط بياني (1) يوضح نسب تسرب الطلبة في التعليم الثانوي للفترة (2010/2001)

المصدر : بيانات الجدول (4)

حجم التسرب في التعليم المتوسط :

بلغ عدد الطلبة المتسربين من التعليم المتوسط في العام الدراسي 2002/2001، حوالي (29415) طالبا وطالبة ، نسبة الاناث كانت (48%)، في حين كانت نسبة الذكور (52%)، ثم ازداد العدد الى (39573) في العام الدراسي 2004/2003، في حين انخفض العدد في العام الدراسي 2005/2004 الى (37522) طالبا وطالبة ، نسبة الإناث كانت (37%). ثم ارتفع العدد من جديد في العام الدراسي 2006/2005 الى (41873) ، ثم الى (49441) في 2007/2006، وأما عدد المتسربين في العام الدراسي 2008/007 فقد انخفض الى (37433) طالبا وطالبة، نسبة الاناث كانت (36.7%) وهذة النسبة قريبة من نسبة التسرب للأناث في العام الدراسي 2005/2004 .

وخلال الفترة (2005/2004 - 2011/2010) أزداد عدد المتسربين بنسبة (30 %) ، حيث ارتفعت نسبة تسرب الذكور بمعدل (23.6 %) ونسبة تسرب الإناث بمعدل (41.9 %)، أما خلال الفترة (2010/2009- 2011/2010) فقد انخفض عدد الطلبة المتسربين بنسبة (9 %) ، حيث ارتفعت نسبة تسرب الذكور بنسبة (1.3 %) ، في حين انخفضت نسبة تسرب الإناث بنسبة (41.9 %) .

جدول (5) يوضح أعداد الطلبة المتسربين في المرحلة المتوسطة حسب الجنس للفترة من (2004/2003)

السنة الدراسية	الذكور	الإناث	المجموع
2002/2001	15270	14145	*29415
2003/2002	—	—	——
2004/2003	21637	17936	**39573
2005/2004	23813	13709	***37522
2006/2005	26442	15431	***41873
2007/2006	29986	19455	***49441
2008/2007	23698	13735	***37433
2009/2008	21318	16352	***37670
2010/2009	29030	24942	***53972
2011/2010	29415	19463	***48878
نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة (2005/2004 - 2011/2010)			% 30
نسبة الانخفاض في التسرب خلال المدة (2010/2009 - 2011/2010)			% 9
نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة (2002/2001 - 2011/2010)			% 66

المصادر :

*** وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2002/2001 .**

**** وزارة التربية ، الإحصاء التربوي في العراق 2004/2003 .**

***** وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، مديرية الإحصاء .**

أما نسبة الزيادة في التسرب خلال الفترة الواقعة بين (2002/2001 - 2011/2010) فقد كانت (66%)، وفيما يتعلق بالفترة الواقعة بين (2010/2009- 2011/2010) فقد انخفض عدد المتسربين من (53972) طالبا وطالبة الى (48878)، وبنسبة (9.4 %)، حيث انخفضت النسبة من (4 %) إلى (3.6 %)، كما هو موضح في الجدول الاتي :

جدول (6) يوضح نسب تسرب الطلبة في المرحلة المتوسطة حسب الجنس للفترة (2011/2010 -2002/2001)

السنة الدراسية	الذكور %	الإناث %	المجموع %
2002/2001	2.8	4.5	3.6
2004/2003	3.6	4.9	4.2
2005/2004	3.6	3.4	3.5
2006/2005	4.4	4.0	4.2
2007/2006	4.7	4.6	4.6
2008/2007	3.6	3.1	3.3
2009/2008	2.9	3.4	3.1
2010/2009	3.7	4.7	4.2
2011/2010	3.6	3.6	3.6

المصدر : بيانات الجدول (2) و(3) و (5).

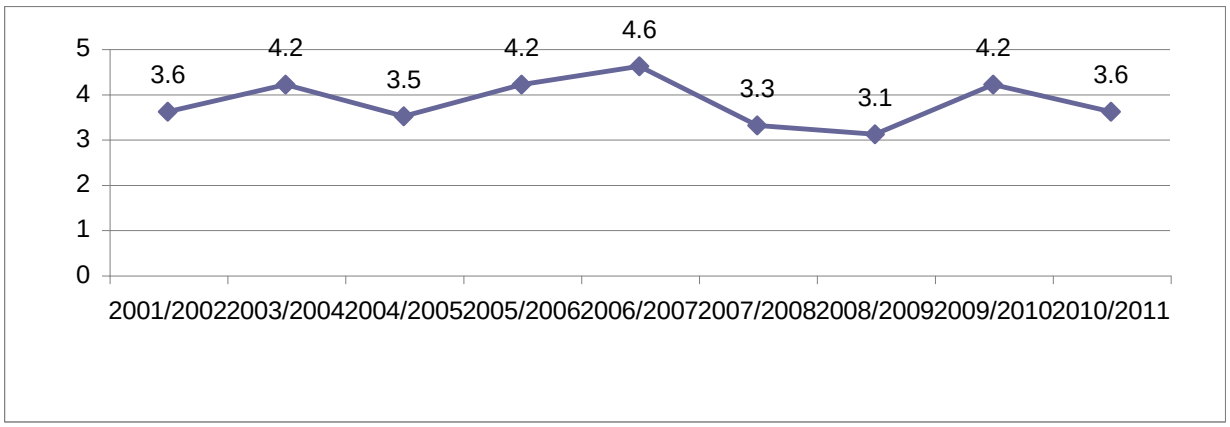

مخطط بياني (2) يوضح نسب تسرب الطلبة في التعليم المتوسط للفترة (2002/2001 -2011/010)

● حجم التسرب في التعليم الإعدادي :

لقد بلغ عدد الطلبة المتسربين في التعليم الاعدادي في العام الدراسي 2002/2001 (4926) طالبا وطالبة ، عدد الاناث كان (3622) طالبة ، ثم ازداد العدد الى (7094) طالبا وطالبة في العام الدراسي 2004/2003 ، وخلال الفترة الواقعة (2005/2004 - 2011/2010) فقد ارتفعت اعداد الطلبة المتسربين من (8357) طالبا وطالبة إلى (14273) ، وبنسبة (71 %) ، في حين انخفض العدد من 15893) إلى (14273) طالبا وطالبة في السنة الدراسية 2010/2009 – 2011/2010 ، وبنسبة (10.1 %) .ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (7) .

جدول (7) أعداد الطلبة المتسربين في التعليم الإعدادي حسب الجنس للفترة (2002/2001 – 2011/2010)

السنة الدراسية	الذكور	الإناث	المجموع
2002/2001	1304	3622	*4926
2004/2003	2880	4214	**7094
2005/2004	4087	4270	***8357
2006/2005	5371	5576	***10947
2007/2006	7072	7074	***14146
2008/2007	5831	4527	***10358
2009/2008	5561	5026	***10587
2010/2009	7184	8709	***15893
2011/2010	6572	7701	***14273
نسبة الزيادة في التسرب خلال المدة (2005/2004 – 2011/2010)			% 71
نسبة الانخفاض في التسرب خلال المدة (2010/2009 – 2011/2010)			% 10

المصدر :
* وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2002/2001 .
** وزارة التربية ، الإحصاء التربوي في العراق 2004/2003 .
*** وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي ، مديرية الإحصاء .

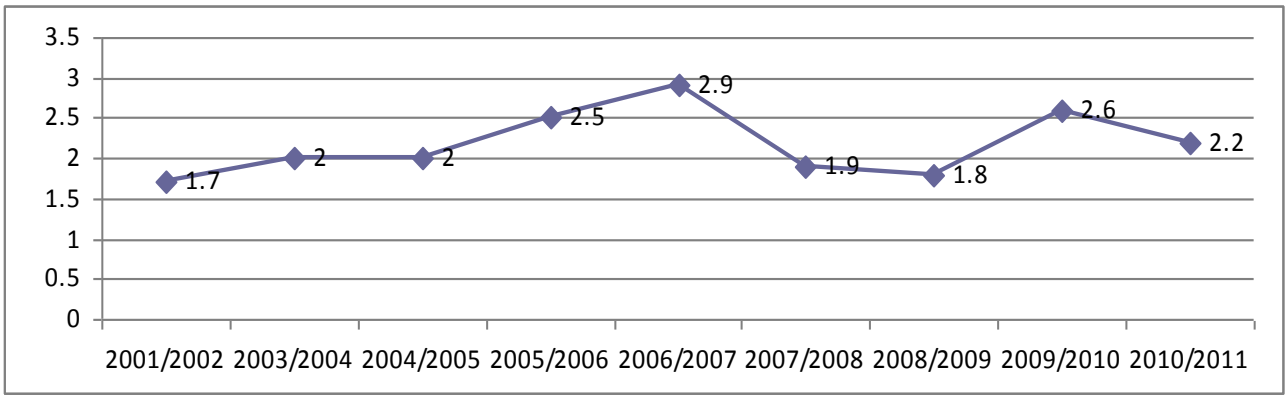

خلال الجدول السابق، نلاحظ ان عدد تسرب الإناث من التعليم الإعدادي كان أعلى من نسب تسرب الذكور، فخلال العام الدراسي 2002/2001 فقد كان عدد المتسربين من الطالبات (3622) طالبة في حين كان العدد بالنسبة للذكور (1304) طالب، وقد أستمر هذا الوضع الى العام الدراسي 2008/2007 ، ففي العام الدراسي (2005/2004) كان عدد الطلاب المتسربين (4087) طالبا ، في حين كان عدد الطالبات المتسربات من التعليم (4270) طالبة ، أما في العام الدراسي 2009/2008 فقد كان عدد تسرب الذكور (5561) طالبا في حين كان عدد الاناث (5026) طالبة ، بينما كان عدد تسرب الاناث (7701) طالبة والذكور (6572) خلال العام الدراسي 2011/2010 .

مخطط بياني (3) يوضح نسب التسرب في التعليم الإعدادي للفترة (2010/2001)

المصدر : بيانات الجدول (7) ، وبيانات وزارة التربية ، مديرية الاحصاء التربوي .

ومن خلال الجدول أعلاه ، يتضح بأن نسب التسرب في التعليم الاعدادي خلال مدة الدراسة قد شهدت تذبذبا واضحا ، فقد كانت نسبة التسرب في العام الدراسي 2002/2001 هي (1.7%) ثم ارتفعت الى (2%) للاعوام الدراسية 2004/2003 و 2005/2004 ، ثم واصلت الارتفاع خلال الاعوام 2006/2005 و 2007/2006 ، ثم انخفضت الى (1.9 %) و (1,8 %) للاعوام 2008/2007 و 2009/2008 على التوالي ، لتعاود الارتفاع من جديد الى (2,6 %) في 2010/2009، ثم الانخفاض الى (2.2 %) في العام الدراسي 2011/2010 .

المبحث الثالث / اثار تسرب الطلبة من التعليم الثانوي على مؤشرات التنمية البشرية

أولا : اثر تسرب الطلبة على مستوى التشغيل :

يتمثل التحدي البنائي للتنمية الاقتصادية العراقية المستدامة في أن البنية التحتية المدنية والتجارية والبشرية لم تتعافى حتى الان من اثار عقود العقوبات والصراعات السياسية ، والتي ما زالت مستمرة حتى هذه اللحظة ، مما انعكست سلبا على واقع العراق الاقتصادي ، الامر الذي جعل الاقتصاد العراقي والحكومة معتمدين الى حد كبير على قطاع النفط .

أما البطالة (Unemployment) فهي مشكلة كبيرة في أي دولة وخاصة بطالة الشباب ومن أهم الأسباب التي تقف وراءها هو الاختلاف في خصائص قوة العمل المتوافرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل كميًا ونوعيًا .وتشكل البطالة السبب الرئيسي لتهميش الشباب و النساء على حد سواء، فضلا عن أنها تعتبر تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتلحق إضرارًا بالغة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما تعد البطالة أحد أهم المؤشرات الدالة على خلل السياسات ألتنموية وهي بمثابة مؤشر للدلالة على إخفاق وعدم تكامل سياسات التعليم ، ولقد أصبحت هذه المشكلة واحدة من أكثر المشاكل إلحاحًا على الرغم من أن معدل البطالة العام ومعدل بطالة الشباب قد شهدا انخفاضا تدريجيا خلال الفترة (2003 - 2008) .

لقد اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2003 ، الى ان معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر في العراق بلغ (28.1 %) لكلا الجنسين ، حيث شكل معدل بطالة الذكور (30.2 %) ، بينما لم يتجاوز معدل البطالة لدى الاناث (16.0 %) . في حين كانت النتائج الاولية لمسح التشغيل والبطالة في عام 2004 أن معدل البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فأكثر في العراق قد بلغ (26.8 %) لكلا الجنسين، شكل معدل البطالة بين الذكور (29.4 %) بينما لم يتجاوز هذا المعدل بين الاناث (15.5 %) ، وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (27.7 %) مقابل (25,7 %) في المناطق الريفية، وقد بلغ عدد العاطلين عن (1603752) نسبة الاناث منهم (8.7 %) ، في حين اظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة (المرحلة الثالثة) للنصف الثاني من عام 2005 ، ان معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر عدا محافظة الانبار ومحافظات اقليم كردستان بلغ (17.9 %) لكلا الجنسين . حيث شكل معدل بطالة الذكور (19.22 %) بينما لم يتجاوز هذا المعدل بين الاناث (14.1 %) وعلى مستوى البيئة فقد بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية (19.2 %) مقابل (16.0 %) في المناطق الريفية، وعند مقارنة نتائج مسح التشغيل والبطالة من عام 2004 ، يتضح ان هناك انخفاضا بسيطا قد طرأ على معدل البطالة بنسبة (32.9 %) لكلا الجنسين خلال النصف الثاني من عام 2005 وبنسبة (34.6 %) للذكور و(5,7 %) للاناث.

جدول (8) يوضح معدلات البطالة بعمر 15 سنة فأكثر للسنوات (2003 -2008)

الجنس	2003*	2004*	2005*	2006*	2007**	2008***
ذكور	30.20	29.40	19.22	16.16	11.7	14.33
إناث	16.00	15.50	14.15	22.65	11.7	19.64
مجموع	28.10	26.80	17.97	17.50	11.7	15.34

* بيانات السنوات (2003 - 2006) ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 .
** بيانات السنة (2007) ، وزارة التخطيط ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007 .
*** بيانات السنة 2008 ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008 .

شكل بياني (3) يوضح معدل البطالة في العراق خلال الفترة (2003- 2008)

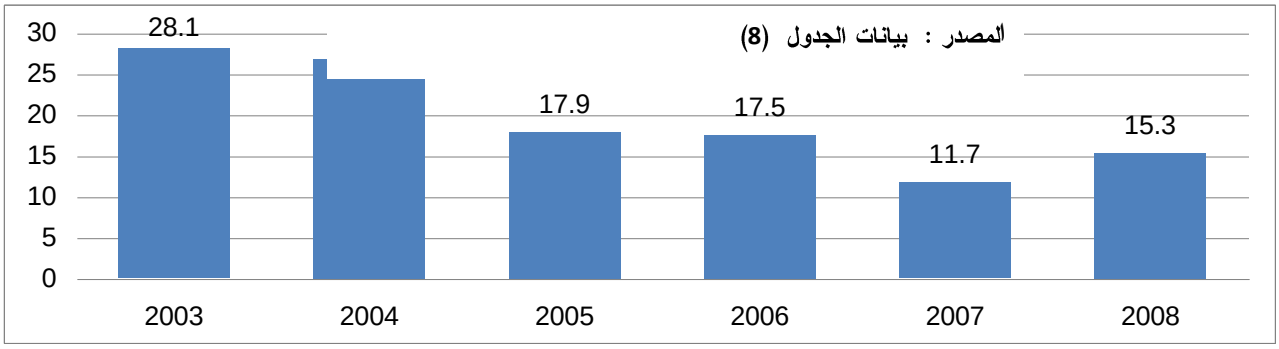

الشكل البياني (3) ، نلاحظ بأن البطالة كانت بمعدل (28.1%) في عام 2003 ، ثم شهدت انخفاضا في عام 2004 الى (26.8%) ، ثم انخفضت بشكل واضح في العام 2005 لتصل معدلاتها الى (17.9 %) ، وفي العام 2006 استمرت بنفس معدلاتها السابقة مع انخفاضا طفيفا حيث وصلت الى (17.5 %) ، في حين شهدت عام 2007 انخفاضا واسعا حيث وصلت الى ادنى معدلاتها خلال هذه الفترة ، اذ انخفضت الى (11.7 %) ، لتعاود الارتفاع مجددا في عام 2008 الى معدل (15.3 %) . وتعتبر معدلات البطالة في العراق مرتفعة .

لا شك ان للتسرب من التعليم اثرا كبيرا في زيادة معدلات البطالة في العراق ، فقد اختلفت نسب البطالة في المحافظات العراقية وبشكل واضح ، حيث ارتفعت نسب البطالة في المحافظات الاشد تعرضا لمشكلة التسرب من التعليم . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (9) معدلات البطالة بعمر (15 سنة فأكثر) ونسب التسرب من التعليم الثانوي في المحافظات لعام (2004).

المحافظات	نسب البطالة	نسب التسرب من التعليم الثانوي
نينوى	36.2	5.6
ذي قار	46.9	4.1
القادسية	35.2	3
ديالى	34.7	2.1
كركوك	31.3	1.9
المثنى	29.9	3.6
بغداد	28.5	2.1
الانبار	25	2.9
ميسان	24.6	2.8
النجف	21.6	2.5
واسط	17.1	3.3
صلاح الدين	16.9	3.2
بابل	13.5	2.6
كربلاء	13	2.9
البصرة	10.5	3.6

المصدر : بيانات البطالة ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية 2011/2010 .
** بيانات نسب التسرب من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التربية العراقية ، مديرية التخطيط التربوي .

من خلال الجدول السابق يتضح بأن المحافظات التي تكون فيها نسب البطالة عالية في عام 2004 ، هي ذات المحافظات التي تكون فيها نسب التسرب من التعليم الثانوي مرتفعة . ويمكن توضيح ذلك من الشكل التالي :

شكل بياني (4) يوضح نسب البطالة (بعمر 15 سنة فأكثر) والتسرب من التعليم الثانوي في المحافظات للعام 2004

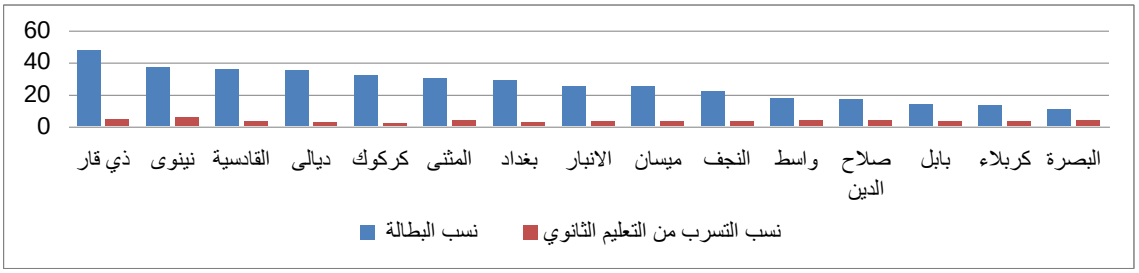

المصدر: بيانات الجدول (9)

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ بأن محافظة ذي قار كانت تتميز بأعلى نسب للبطالة بمعدل (46.9 %) في حين كانت نسب التسرب من التعليم الثانوي (4.1 %) وهي تعتبر ثاني اكبر نسبة في التسرب من التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي 2005/2004 ، أما المحافظة الثانية فقد كانت نينوى حيث كانت نسبة البطالة فيها (36.2 %) في حين كانت نسب التسرب من التعليم الثانوي (5.6 %) حيث احتلت محافظة نينوى اعلى مرتبة في التسرب من التعليم الثانوي خلال العام الدراسي 2005/2004 ، وبالمقابل احتلت المرتبة الثانية من نسب البطالة مقارنة مع المحافظات الاخرى ، أما بالنسبة لأدنى معدلات البطالة في المحافظات فقد كانت من حصة البصرة ، في حين كانت نسبة التسرب بمعدل (3.6%) ، وهذه النسبة تعتبر عالية قياسا بنسبها في المحافظات الاخرى ، الا ان موقع البصرة الاستراتيجي كان وراء تدني معدلات البطالة .

وطبقًا لنتائج مسح البطالة والتشغيل في العراق لعام 2006 ، فقد شكلت نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما دون (80.5 %) من مجموع العاطلين عن العمل ، في حين بلغت نسبة العاطلين ممن يحملون شهادة أعلى من الإعدادية(3.2 %) أما نسبة العاطلين عن العمل من حملة الدبلوم والبكالوريوس فقد بلغ (16.2 %) في حين كانت نسبة البطالة بين صفوف من يحملون الشهادات العليا فقد كانت (0.1%). والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (10) يوضح نسب العاطلين عن العمل حسب الحالة التعليمية والجنس (نسبة مئوية) لعام 2006

الفئات التعليمية	ذكور	اناث	المجموع
امي	13.0	16.6	14.0
يقرأ ويكتب	17.7	13.0	16.5
ابتدائية	36.2	20.0	31.9
متوسطة	12.0	10.4	11.5
اعدادية	5.6	9.4	6.6
مجموع	84.6	69.3	80.5
مدارس مهنية	2.9	3.4	3.0
مراكز مهنية	0.2	0.0	0.2
مجموع	3.1	3.4	3.2
دبلوم	5.4	12.4	7.3
بكلوريوس	6.8	14.8	8.9
مجموع	12.2	27.2	16.2
دبلوم عالي	0.0	0.1	0.0
ماجستير	0.1	0.0	0.1
دكتوراه	0.0	0.0	0.0
اعلى اختصاص	0.0	0.0	0
مجموع	0.1	0.1	0.1
المجموع الكلي	100.0	100.0	100.0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية أحصاء السكان والقوى العاملة مسح التشغيل والبطالة في العراق 2006 م لسنة، ص 12 .

شكل بياني (5) يوضح نسب العاطلين عن العمل حسب الحالة التعليمية والجنس (نسبة مئوية)

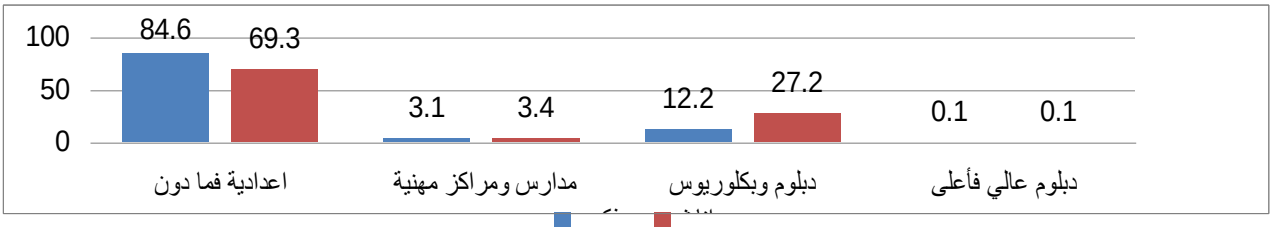

المصدر : بيانات الجدول (10)

من خلال الشكل السابق ، يتضح إن ظهور نسبة البطالة بشكل ملحوظ بين الذين يحملون مؤهلات تعليمية متدنية المستوى قد يفسر أحد الأسباب الرئيسة لارتفاع نسبة البطالة في العراق، إذ إن عدم قدرة المخرجات التعليمية على تخفيض درجة ولو بمستوى مقبول من التلائم والتجانس مع متطلبات سوق العمل يحد من توافر فرص العمل وتنوعه أمام القوى العاملة وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المتطلبات الراهنة والمعاصرة لسوق العمل التي تزداد تعقيداً من حيث شروط التأهيل والمنافسة.

ثانيا : اثر تسرب الطلبة من التعليم على مستوى المعيشة :

تعد السياسات الإقتصادية والإجتماعية وطبيعة النظام الإقتصادي ومستوى التنمية متغيرات مهمة تؤثر في المستوى المعيشي للأسر، لأنها تصوغ الظروف التي تعمل وتعيش وتتفاعل فيها الأسر. وبهذا المعنى نجد أن ميدان الوضع الإقتصادي يتميز عن بقية الميادين في خضوعه لتأثيرات عوامل خارجية إضافة إلى العوامل التي تحكمه. وحيث أن بعض تلك العوامل يتغير بشكل سريع (كتلك التي ترتبط بحالة الإقتصاد)، فإن هذا الميدان يتأثر بالسياسات الإقتصادية الكلية التي تنتهجها الحكومة فتؤثر في دخول الأسر وإنفاقها.

لقد اعتمد العراق في تحديد خط الفقر الوطني طريقة كلفة الحاجات الأساسية Cost of Basic Needs-CBN المرجحة أقليمياً ودولياً على أساس احتساب كلفة الحاجات الأساسية الغذائية وكلفة الحاجات الاساسية غير الغذائية وبذلك يصبح خط الفقر الوطني كما يلي : خط الفقر الوطني = كلفة الحاجات الأساسية الغذائية + كلفة الحاجات الأساسية غير الغذائية. وقد بلغت نسبة الفقر في العراق بموجب هذا الخط 23 % في سنة 2007 أي حوالي (6.9) مليون نسمة يعيشون تحت خـط الفقـر. وتعد المناطـق الريفية من أكـثر المناطق انتشـاراً للفقر (39) مقابل (16%) في المناطق الحضرية. ويعود ذلك إلى إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للريف يعد بيئة مولدة للفقر بسبب معدلات الخصوبة المرتفعة حيث يبلغ معدل النمو السكاني في الريف 3.5% إزاء 2.7% في الحضر، ونتيجة انخفاض معدلات الإنتاجية في الريف العراقي كما إن انخفاض المستوى التعليمي لسكان الريف جعل نشاطهم الاقتصادي يتركز في مهن لا تتطلب مهارة عالية وغير مدرة للدخل كالعمل في المهن الأولية والنشاط الزراعي والحرف اليدوية كما إن الذين يعملون بدون أجر في الريف اكبر مما هي عليه في الحضر (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،2010) . حيث اقرت اللجنة العليا لمشروع سياسات تخفيف الفقر قيمة وسيطة بين الفئتين العشريتين الثانية والثالثة كمجموعة مرجعية لتحديد نوعية غذاء تعد مقبولة ، وأظهرت النتائج ان كلفة السعره الحرارية الواحدة هي 0.482 دينار . وبذلك فأن كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية الشهرية للفرد الواحد تقدر بـ (34250) دينارا ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (11) يوضح كلفة السعرة الحرارية الواحدة لكل فئة من فئات الدخل العشرية

الفئات العشرية	1 (الافقر)	2	3	4	5	6	7	8	9	10 (الاغنى)
كلفة السعرة (بالدينار)	0.396	0.460	0.490	0.515	0.542	0.568	0.613	0.639	0.707	0.785

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق ، 2009

وعلى افتراض ان الفرد العراقي ينفق على الغذاء ما يغطي كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية فعلا، تم تقدير كلفة الاحتياجات الاساسية على الغذاء ، حيث بلغت 42646 دينارا للفرد الواحد شهريا ، أي ان خط الفقر يحسب بجمع كلفة الاحتياجات الغذائية الاساسية (34250 دينار/فرد/شهر) مع كلفة الاحتياجات غير الغذائية الاساسية (42646 دينار/فرد/شهر . وبذلك فأن كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية الشهرية للفرد تقدر بـ 34250 ديناراً (2337 سعرة *0.482 دينار * 30 يوم يساوي 34250 دينارا) (مؤشرات قياس الفقر في العراق من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة ، 2007) . وقد قدر متوسط انفاق الفرد الحقيقي بـ (127) الف دينار شهريا ، (97) الف في الريف ، و(139) الف دينار في الحضر . ويعد التفاوت في مستويات الدخل في العراق مقبولا ، فقد أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر لسنة 2007 ، بأن معامل التفاوت حسب مؤشر جيني (Gini Indicator) (الذي يتراوح بين الصفر (عدالة مطلقة) والواحد الصحيح (تفاوت تام) قد بلغ (28.5 %) ، وهو يقل عن معاملات التفاوت المقدرة لدول الجوار ، ففي ايران كان معامل التفاوت (38.4 %) ، وفي الاردن (43.6 %) ، وفي تركيا (43.6 %) (ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية ، 2009) . ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط البياني التالي :

مخطط بياني (4) يوضح معامل التفاوت في مستوى الدخل حسب مقياس جيني للعراق وبعض دول الجوار

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مؤشرات قياس الفقر في العراق من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة لسنة 2007

وكان معدل الدخل الشهري والذي يمثل خط الفقر حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء بلغ (77) إلف دينار شهريا ، وبمقارنة مع معدلات الدخل والإنفاق الفردية فأن الفجوة بينها وبين خط الفقر ليست كبيرة، وقد حصل تغير كبير في هيكلية إنفاق الأسرة على المجاميع السلعية ، حيث ارتفع الإنفاق على المواد الغذائية من (50.2 %) في سنة 1988 الى (61.7 %) سنة 1993 ثم انخفض الى (35.6 %) في سنة 2007 لصالح مجموعة السكن والمياه والوقود ومجموعة النقل والاتصالات (تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق،2009) حيث نلاحظ بأن نسبة الإنفاق على الغذاء في سنة 1993 هي الأعلى وذلك بسبب ظروف الحصار وانخفاض الدخل الذي كان معظمه يخصص لتوفير الغذاء، أما في عام 2007 فقد كانت النسبة هي الأقل، ويشير ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتحول جزء من إنفاق الفرد إلى مجاميع سلعية أخرى، لأنه كلما زاد دخل الفرد ارتفع الطلب على السلع والخدمات غير الغذائية (شبه الكمالية)، أما بالنسبة الى الإنفاق على الصحة ، فعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها ارتفعت في سنة 2007 التي بلغت (2.1 %) مقارنة بسنة 1993 والبالغة (1.1 %) و 1988 البالغة (1.6%) ، وقد يعود السبب في ذلك الى تراجع الخدمات الصحية وعدم توفر مستلزمات العلاج فيها مما دعى الافراد الى الاقبال الى المستشفيات وعيادات الأطباء الخاصة لتلقي العلاج المطلوب وبأسعار مرتفعة مقارنة بالخدمات التي كانت تلقاها من مؤسسات الدولة الصحية . أما فيما يتعلق الامر بالانفاق على التعليم والثقافة والترويح ، فعلى الرغم من ان نسبة الانفاق على هذه المجموعة يعد منخفضا مقارنة بالمجاميع الاخرى ، بسبب الدعم الذي تقدمه الدولة في هذا المجال من خلال مجانية التعليم ولكل مراحل الدراسة ، الا ان نسبة الانفاق عليه (2.2 %) في سنة 2007 تعد مرتفعة عن مثيلتها في سنة 1993 والتي كانت (0.4 %) ، وسنة 1988 التي بلغت (0.8 %) ، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم من قبل الافراد . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (12) يوضح متوسط انفاق الأسرة الشهرية على المجاميع السلعية والخدمات خلال الفترة 1988 و1993 و2007

المجاميع السلعية	1988	1993	2007

المواد الغذائية والمشروبات	50.2	61.7	35.6
المشروبات (الخمر)	1.3	3.6	0.7
الملابس والاحذية	10.6	10	6.7
السكن والمياه والوقود	19.9	13	29
التجهيزات والمعدات المنزلية	6.8	4	6.2
الصحة	1.6	1.1	2.1
النقل	6.5	5	10.4
الاتصالات			2.5
الترويح والثقافة	0.8	0.4	1.4
التعليم			0.9
المطاعم والفنادق	2.3	1.2	1.1
سلع وخدمات متنوعة			3.4
المجموع	100	100	100

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، لجنة السياسات الاقتصادية ، ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية ، ورقة عمل قدمت الى الخطة الوطنية الخمسية 2010 - 2014 المنعقد خلال المدة 20 - 21 /2009/5 ، بغداد.

تعكس نسب الانفاق المشار اليها أعلاه طبيعة التغيرات الحاصلة في الاهمية النسبية لأنفاق الفرد على السلع والخدمات خلال السنوات (1999 ، 1993 ، 2007) لتحقيق مستويات الاشباع ، لان نمط استهلاك اي فئة يرتبط بطبيعة النظر الى هذه السلع والخدمات وتصنيفها حسب الحاجة لكل منها ، بالاستناد الى مجموعة عوامل منها دخل المستهلك وسعر السلعة بالاضافة الى أسعار السلع الاخرى .

وعادة ما يستخدم منحنى لورنز لغرض تحليل عدالة توزيع الدخل والإنفاق باستخدام نسب الافراد ونسب الانفاق او الدخل لكل فئة ، حيث تمثل المساحة المحصورة بين هذا المنحنى وخط التوزيع الامثل حالة عدم المساواة بين الافراد ، وما يشكل مجموع انفاقهم من مجموع الانفاق الكلي ، فكلما اقترب هذا المنحنى من خط التوزيع الامثل دل ذلك على وجود عدالة في التوزيع والعكس يعني عدم وجود عدالة في التوزيع ويمكن اجراء مقارنة في توزيع الانفاق الاستهلاكي بين الافراد حسب فئات انفاق الفرد لسنة 1993 و 2007 من خلال المخططين التاليين :

مخطط (5) يوضح منحى لوزنز للتفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي بين الافراد حسب فئات انفاق الفرد لسنة 1993

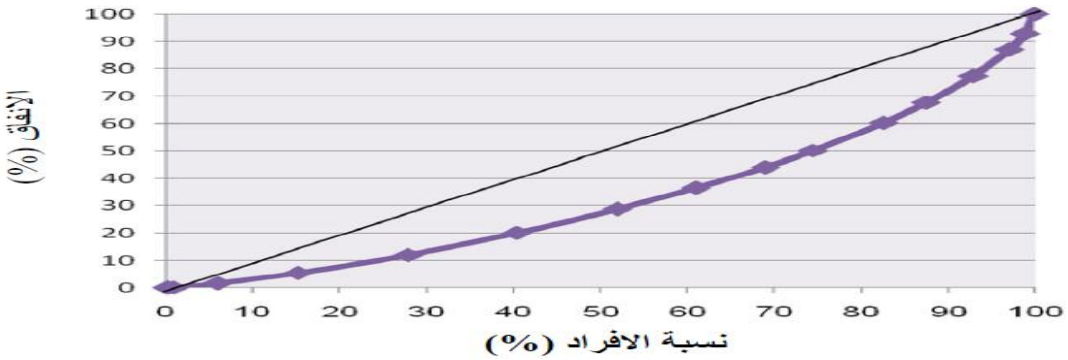

المصدر: اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق ، دراسة اعدت من قبل مهدي العلاق ونجلاء علي مراد في 2007

مخطط (6) يوضح منحنى لورنز للتفاوت في توزيع الانفاق الاستهلاكي بين الافراد حسب فئات انفاق الفرد لسنة 2007

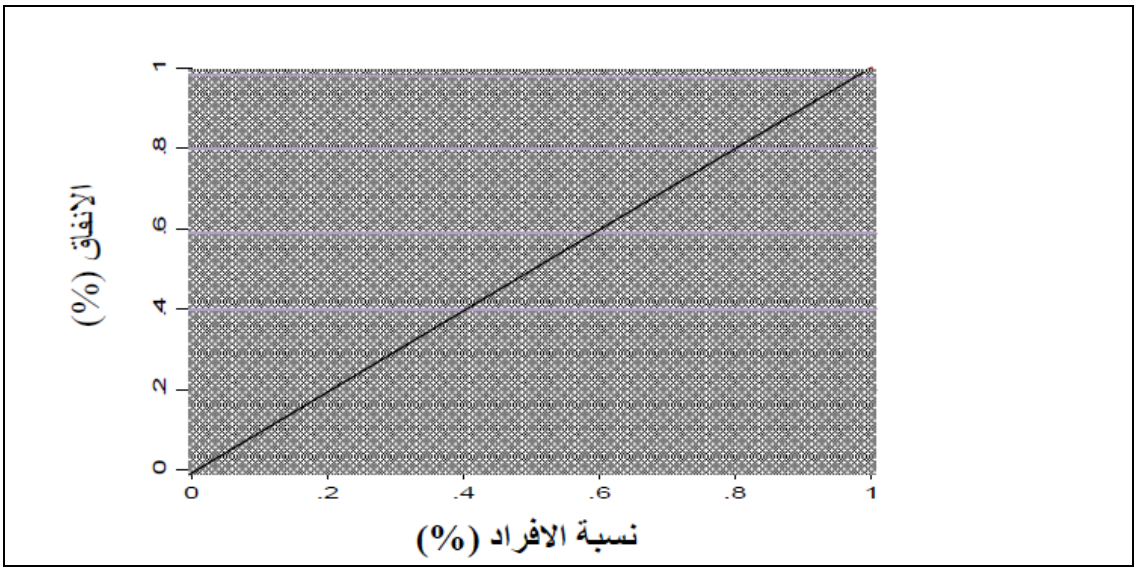

المصدر: اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق، دراسة أعدت من قبل مهدي العلاق ونجلاء على مراد في 2007

من الشكلين أعلاه، نجد ان خط المنحنى اقرب الى خط التوزيع العادل في سنة 2007 ، عن سنة 1993 ، حيث تشير قيمة معامل جيني (0.28) ان التفاوت ليس كبيرا في توزيع انفاق الافراد ، كما انها سجلت انخفاضا مقارنة بقيمتها لعام 1993 ، التي كانت (0.34) ، ويعود السبب الى التطور الذي حصل في مجمل انفاق الافراد من جراء التحسن في الوضع المعيشي بعد عام 2003 .

ثالثا : اثر تسرب الطلبة من التعليم على مؤشرات الصحة :

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة (Life expectancy at birth) :

يمثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة متوسط العمر الافتراضي لحديثي الولادة ويعتبر مؤشرا عن الصحة العامة في البلد ، فتطور الرعاية الصحية يرفع من متوسط العمر المتوقع كما يمكن ان ينخفض بسبب المجاعات والحروب وسوء او نقص الرعاية الصحية. لقد أدى تراجع الأوضاع الصحية منذ تسعينات القرن الماضي إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة الى (59) سنة ، ثم ازاد الوضع سوأ بالنسبة لهذا المؤشر ، حيث ازداد انخفاضا في عام 2006 ليصل الى معدل (58.2) سنة ، في حين تحسن نوعا ما ليصل الى معدل (61) سنة في عام 2007 ، وكما هو واضح في الجدول التالي :

جدول (13) يوضح توقع الحياة عند الولادة في العراق خلال الفترة (2003 - 2007)

السنوات	ذكور	اناث	المجموع (سنة)
2003	-	-	*59.0
2006	55.0	61.6	**58.2
2007	59.1	62.2	***61.0

*** بيانات 2003 ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق .**
****بيانات 2006 ، وزارة التخطيط ، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لسنة 2008 .**
*****بيانات سنة 2007 ، وزارة الصحة ، دائرة الاحصاء الصحي والحياتي .**

ومما تجدر ملاحظته ان توقع الحياة عند الولادة للإناث يزيد عما هو عليه للذكور ، الامر الذي يشير إلى ما يواجهه الذكور في العراق من مخاطر إضافية بسبب الظروف غير الاعتيادية ، ففي حين كان العمر المتوقع للإناث في العام 2006 (61.6) سنة ، بينما كان المعدل للذكور (55.0) سنة ، وفي عام 2007، كان معدل الاناث (62,2) والذكور (59.1) سنة . وبشكل عام يمكن القول ، أن العراق يعاني من انخفاض مؤشر توقع الحياة عند الولادة فيه ، فبعد ان كان العراق يتمتع بمستوى (66 سنه) في عام 1990 ، نلاحظ ان هذا المؤشر قد ارتفع الى (67 سنه) في عام 2000 ، إلا ان هذا المؤشر سرعان ما عاود الانخفاض في عام 2008 ، ليصل الى (63 سنه) . والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (14) يوضح معدلات العمر المتوقع عند الولادة لمجموعة من البلدان خلال للاعوام 1990 و2000 و2008

البلدان	1990	2000	2008
مصر	62	67	69
اليابان	79	81	83
الكويت	73	76	78
موريتانيا	57	58	58
عمان	70	73	74
قطر	75	76	76
السعودية	68	71	72
السويد	78	80	81
سوريا	67	71	72
تركيا	65	70	74
الامارات	73	76	78
اليمن	57	61	64
العراق	66	67	63
افغانستان	42	41	40

المصدر: منظمة الصحة العالمية، الاحصاءات الصحية العالمية، 2010 .

يتضح من الجدول اعلاه ، بأن العراق هو البلد الوحيد الذي تدهور فيه معدل الحياة عند الولادة ، حيث انخفض هذا المعدل من (66) سنة عام 1990 الى (63) في عام 2008 ، في حين ان جميع الدول الغنية والفقيرة قد حققت بعضها نجاحات واضحة مثل اليابان حيث حققت مستوى راقي في هذا المجال ، كذلك بعض دول الخليج العربي كالكويت والإمارات ، ومن دول الجوار نذكر منها تركيا ، اذ حققت نتائج ايجابية جدا في مجال تحسين هذا المعدل ، حيث استطاعت ان تحقق قفزة نوعية من معدل (65 سنة) في 1990 الى (74 سنة) في عام 2008 ، أما بالنسبة لأدنى المعدلات فقد كانت في كل من افغانستان وموريتانيا،حيث كانت المعدلات (40 و 58) على التوالي . ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

شكل بياني (6) يوضح معدلات العمر المتوقع عند الولادة لمجموعة دول مختارة خلال الاعوام 1990

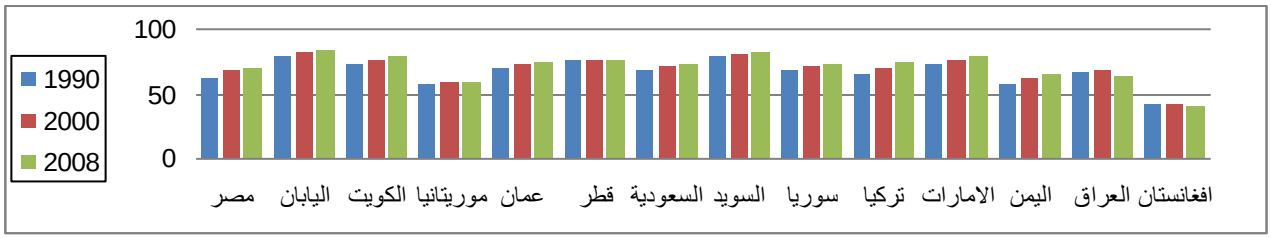

المصدر: بيانات الجدول (14)

يتضح من خلال الجدول أعلاه ، بأن جميع البلدان قد ارتفع فيها معدلات العمر المتوقع عند الولادة باستثناء كل من العراق وأفغانستان ، أن وضع العراق بين الدول التي اعتمدنا في تحليلنا السابق امر يثير الدهشة ، فعلى الرغم من زيادة الانفاق على قطاع الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد استمرت مؤشرات الصحة في تدهور ملحوظ ، ففي عام 2000 ، كان اجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي (1.4 %) ،

تطور الى (2.5 %) في عام 2007 ، الا ان مؤشرات الصحة المتمثلة بمعدل العمر المتوقع عند الولادة ، ووفيات الاطفال الرضع قد شهدت تدهورا واضحا خلال تلك المدة ، أما في افغانستان فقد كانت النسبة (6.5 %) تطورت الى (7.6 %) من اجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي . ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (15) يوضح اجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من البلدان للفترة (2000 -2007)

البلدان	عام 2000	عام 2007
العراق	1.4	2.5
الجزائر	3.5	4.4
قطر	2.3	3.8
مصر	5.5	6.3
اليمن	4.5	3.9
المغرب	4.2	5.0
السودان	3.1	3.5
موريتانيا	2.8	2.4
ايران	5.9	6.4
تركيا	4.9	5.0
افغانستان	6.5	7.6
النرويج	8.4	8.9
السويد	8.2	9.1

المصدر : منظمة الصحة العالمية ، الاحصاءات الصحية العالمية لعام ، 2010 .

شكل بياني (7) اجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة من البلدان المختارة خلال الفترة (2000 - 2007)

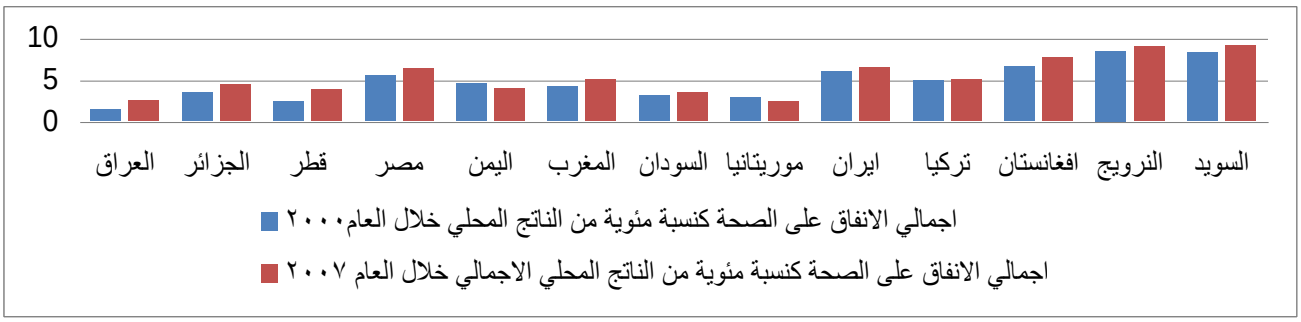

المصدر : بيانات الجدول (15)

وفيما يتعلق الامر بهذا الشأن ، فقد أشار تقرير التنمية البشرية التي تصدره الامم المتحدة في عام 2010 ، الى ان حوالي (20 %) من السكان في العراق يعانون وجها من أوجه الحرمان الشديد في الصحة، وكما هو واضح في الجدول التالي :

شكل بياني (8) نسبة السكان الذين يعيشون وجها من اوجه الحرمان الشديد في الصحة لمجموعة من البلدان المختارة للفترة (2000 -- 2008)

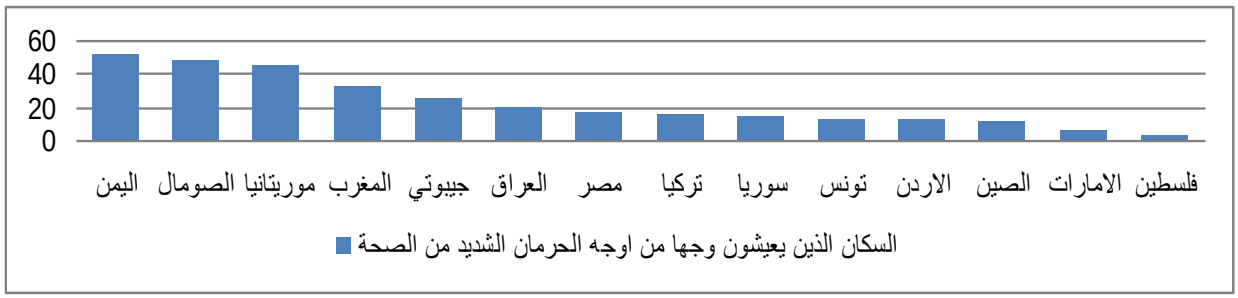

المصدر : برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 .

ومن الجدير بالذكر ، أن كل من العراق وأفغانستان كانا في مقدمة الدول التي اشتهرت بالفساد المالي والإداري حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2008 ، حيث وضعت العراق بالمرتبة الثانية مع ميناامار وبعد الصومال في قائمة الدول الأكثر فسادا بالعالم في تقرير مؤشر مدركات الفساد للعام 2008، ولم يحصل العراق من المقياس المؤلف من 10 نقاط سوى على نقطة واحدة وثلاثة بالعشرة من النقطة فقط ليحل في المرتبة 178 من القائمة التي ضمت 180 دولة في العالم أوضح التقرير أن نتيجة العراق المتمثلة علامتها بـ 1.3 تسلط الضوء على أهمية انشاء مؤسسات على أسس متينة قادرة على الأداء، ومنع الفساد، وتنفيذ سيادة القانون ، ويقيس مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد في القطاع العام في بلدان العالم. ويحتوي مؤشر مدركات الفساد لعام 2008 على 180 بلدا مرتبة على مقياس من صفر (فاسد جدا) الى عشرة (نظيف جدا، واحتلت الصومال المرتبة الأخيرة (1.0) يتقدمها بشكل طفيف كل من العراق وميانمار (1.3)، وهايتي (1.4). بينما تحتل كل من الدنمارك، ونيوزيلندا،والسويد أعلى الدرجات(9.3)، تليها مباشرة سنغافورة (9.2) ، ويظهر هذا التقرير ان العراق يواصل هبوطه الى قاع جدول الدولة الفاسدة ، فقد كان وضع العراق افضل نسبيا في عام 2007 حيث حصل على العلامة 1.5، وفي عام 2006 (1.9) وفي عام 2005 (2.2) وفي عام 2004 (2.1) (تقارير منظمة الشفافية الدولية) . أما خلال العام 2009 ، فقد كان ترتيب العراق عالميا هو (176) ، وحصل على العلامة (1.5) ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول (16) يوضح ترتيب العراق وبعض البلدان المختارة حسب مؤشر مدركات الفساد لعامي 2007 و2010

البلدان	نقطة مؤشر مدركات الفساد 2007**	الترتيب عالميا 2007**	نقطة مؤشر مدركات الفساد 2010*	الترتيب عالميا 2010*
قطر	6.0	32	7.7	19
الامارات	5.7	34	6.3	28
عمان	4.7	53	5.3	41
المغرب	3.5	72	3.4	85
جيبوتي	2.9	105	3.2	91
مصر	2.9	105	3.1	98
اليمن	2.5	131	2.2	146
ايران	2.5	131	2.2	146
العراق	1.5	178	1.5	157
افغانستان	1.8	172	1.4	176

*TRANSPARENCY INTERNATIONAL , CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2010 .
** TRANSPARENCY INTERNATIONAL , CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2008.

يتضح من خلال الجدول رقم (16) بأن العراق يقع في المراتب الاولى من حيث الدول الاكثر فسادا ، فقد حافظ على مستواه في مؤشر مدركات الفساد خلال العاميين 2007 و 2010 بمعدل (1.5) نقطة . وعند وجود الفساد، فإن العوامل الرئيسية في مكافحة الفقر، مثل المساءلة السياسية والشفافية والإحاطة، تكون مقيضة بشكل كبير بل وفي بعض الأحيان غائبة. حيث تظهر المقارنة بين دول القمة مثل الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا وسنغافورة (مع دول القاع) الصومال، وميانمار، والعراق وهايتي (من مؤشر إدراك الفساد لمنظمة الشفافية) نقطة انطلاق للربط بين الفقر وعدم المساواة والفساد ، وعند مقارنة مؤشر إدراك الفساد لدولة ما مع مؤشر التنمية البشرية لها، يظهر وجود علاقة قوية بين الفساد والتنمية، كما يقيسها مؤشر التنمية، الدول الأقل فسادا تميل إلى الحصول على ترتيب عالي في مؤشر التنمية البشرية، والعكس بالعكس.

- مؤشر وفيات الاطفال الرضع :

ان الانسان يشكل أعلى قيمة اقتصادية في أي مجتمع، لذا فأن موت الطفل الرضيع في مراحل حياته الاولى يعد من الظواهر المهددة بالخطر لنشأة وبقاء الجيل اللاحق، لقد انخفضت معدلات وفيات الاطفال الرضع في العراق خلال الفترة (1995 - 2000) الى (43.8%) بعد ان كانت (48.3 %) خلال الفترة (1990- 1995) ثم استمرت هذه المعدلات بالانخفاض الى ان وصلت (33.2 %) خلال الفترة (2005- 2010) ، وكما هو موضح ادناه:

شكل بياني (9) يوضح معدل وفيات الاطفال الرضع في العراق خلال الفترة (2010/2005 -1995/1990)

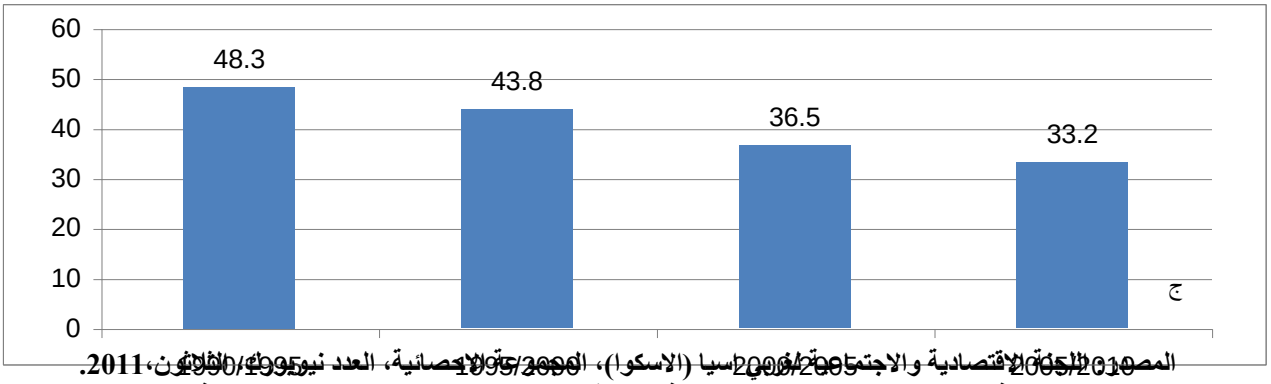

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، المؤشرات الاحصائية، العدد نيويورك، الامم المتحدة، 2011.

الا ان هذا الانخفاض لا يزال هزيلا اذا ما قورن بما حققته الدول الاخرى ، فخلال الفترة (1990 - 2010) انخفضت هذه المعدلات في العراق من (37) حالة وفاة لكل الف ولادة ، الى (31) حالة وفاة لكل حالة ولادة ، وعند مقارنة هذه المعدلات مع الدول الاخرى ، نجد بأنها قليلة جدا ، فمثلا نأخذ اليمن على سبيل المثال، فقد انخفضت معدلات وفيات الاطفال الرضع من (90) حالة الى (57) حالة ، أما في مصر فقد انخفضت المعدلات من (68) حالة الى (19) حالة ، ولنفس الفترة الواقعة بين (1990 - 2010) ، وفي حقيقة الامر ، فأن هذا يعتبر انجازا للقطاع الصحي في كل من اليمن ومصر ، وكذلك الامر في المغرب وتركيا والاردن .وكما موضح في الجدول التالي :

شكل بياني (10) يوضح معدل وفيات الرضع (اقل من السنة) للفترتين 1990 - 2010

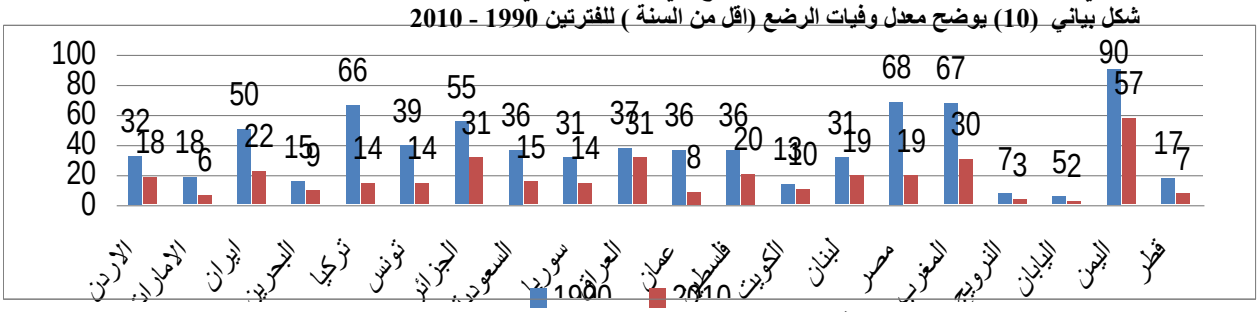

المصدر : اليونيسيف : وضع الاطفال في العالم 2012 .

يتضح من خلال الشكل البياني التالي ، بأن العراق لم يحقق الشيء الكثير في مجال تقليص وتخفيف حجم وفيات الاطفال الرضع مقارنة مع اضعف الدول تنمويا ، في حين حققت بلدان اخرى مثل النرويج واليابان معدلات عالية جدا واستطاعت ان تتخلص ولو بشكل نسبي من وفيات الاطفال الرضع ، وذلك من خلال تطوير القطاع الصحي وزيادة الاهتمام بالتعليم من خلال زيادة نسبة الملتحقين من كلا الجنسين ، لما للتعليم من أهمية وفاعلية في نشر الوعي والثقافة الصحية مما اثر بشكل ايجابي على كل مؤشرات التنمية البشرية في هذه الدول .

- مؤشر وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر(Under five mortality rate)

لقد بلغ معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة من العمر(19.5%) وفاة (لكل1000) مولود حي لسنة 2000، ثم ارتفع المعدل الى (20.6 %)وفاة لكل 1000 مولود حي في سنة 2001، ثم انخفض خلال السنوات 2003 و 2004 بمعدل (18.9 %) و (16.8 %) على التوالي ، اما خلال السنة 2005 فصاعدا فقد تغيرت المعدلات بشكل واضح نحو الزيادة ، ففي 2005 كان المعدل (56.0%) وهو اعلى معدل خلال العشر سنوات ابتداء من سنة 2000 الى عام 2010 ، ثم واصل المعدل تذبذبا الى ان وصل في عام 2010 الى معدل (28.7 %) ، وعلى الرغم من ان هذا المعدل قد شهد انخفاضا واضحا ، الا انه لا زال اكبر من المعدل الذي كان عليه في العام 2000 ، ان هذه النسبة ما تزال غير مقبولة ، لأنها تسبب في اختلال الهرم السكاني للمجتمع وتؤثر على اعداد الاجيال القادمة ، كما تمثل تحديا للنظام الصحي الموجه إلى هذه الشريحة المهمة من المجتمع ، وهذا يستدعي الوقوف على الاسباب الأساسية لوفاة الاطفال واتخاذ الاجراءات الوقائية من التلقيحات والتحصينات الطبية الكفيلة بأن يتمتع كل الاطفال بنظام مناعي رصين يضمن لهم حياة صحية أطول .ويمكن توضيح معدلات وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر من خلال الجدول التالي :

خطط بياني (7) يوضح معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في العراق للفترة (2000 -2010)

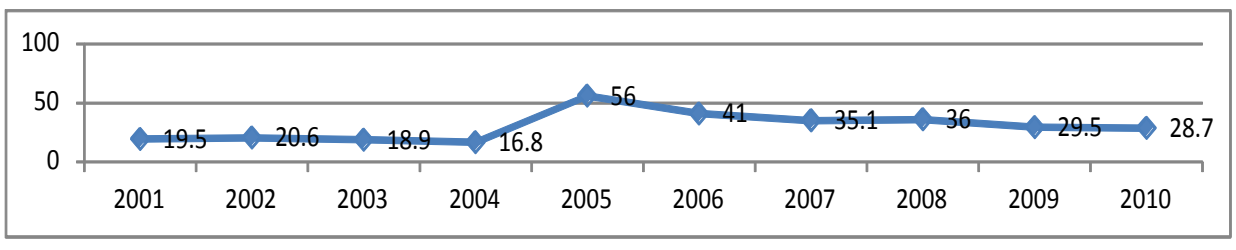

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق، ص20 ، 2011 .

وفي حقيقة الامر ، ان هذا الانخفاض في معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر في العراق ، يعد انخفاضا ضعيفا عند مقارنة مع البلدان الاخرى ، فعلى سبيل المثال ، نأخذ بلدا مثل النرويج ، فقد استطاعت ان تخفض من معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر من من (9) حالات لكل الف حالة ولادة في عام 1990 ، الى (5) حالات في عام 2000 ثم الى (3) حالات في عام 2010 ، أما تركيا فقد كانت حالات الوفيات فيها عام 1990 (80) حالة انخفضت الى (43) حالة في 2000 ثم الى (18) حالة في عام 2010 ، وفي مصر انخفضت من (94) حالة الى (47) ثم الى (22) حالة ولنفس الفترة ، أما في العراق فقد كانت هنالك (46) حالة وفاة لكل الف ولادة حية في عام 1990 ، انخفضت الى (43) حالة في عام 2000 ، وفي عام 2010 انخفضت الى (39) حالة ، ونلاحظ بأن الانخفاض الحاصل في معدل وفيات العراق ضعيف مقارنة مع الدول الاخرى وكما هو واضح في الشكل الجدول التالي:

جدول (17) يوضح معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر لمجموعة من البلدان المختارة للأعوام 1990 و2000 و2010

البلدان	1990	2000	2010
النرويج	9	5	3
تركيا	80	43	18
مصر	94	47	22
الامارات	22	12	7
الاردن	38	29	22
السعودية	45	26	18
ايران	65	44	26
العراق	46	43	39
عمان	47	22	9

المصدر : اليونيسيف ، وضع الاطفال في العالم 2012 .

من خلال الجدول يتضح بأن نسبة الانحفاض في وفيات الاطفال في العراق خلال الفترة من 1990 الى 2010 كانت (16 %) فقط ، في حين كانت النسبة في الاردن (43 %) ، وفي تركيا (78 %) ، وفي الامارات (69 %) ، حيث كان العراق الاكثر تخلفا في هذا المجال ، على الرغم من زيادة التخصيصات المالية .

شكل بياني (11) يوضح معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر لمجموعة من البلدان للاعوام 1990 و 2000 و2010

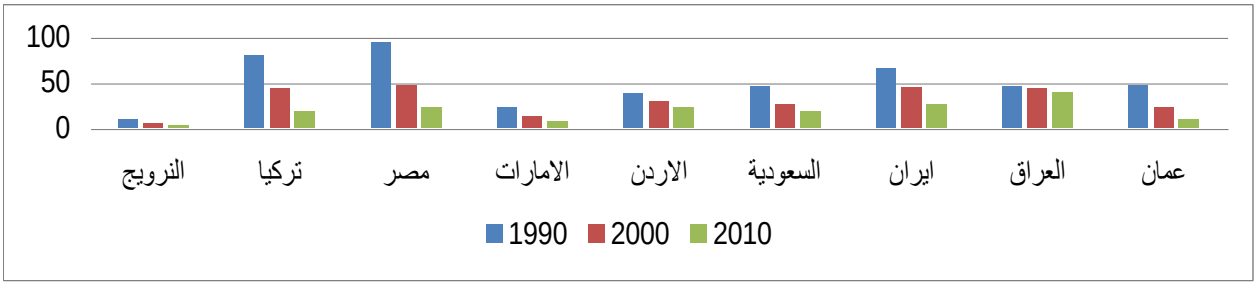

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (68)
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

الخاتمة

الاستنتاجات

1- أن مفهوم التسرب في جوهره يختلف من مجتمع لأخر ، ومن نظام تعليمي لأخر ، وهذا الاختلاف يمتد إلى جميع أنظمة التعليم في العالم ، وذلك تبعا للقوانين والأنظمة التعليمية والسياسية المتبعة في كل دولة.

2- توصل الباحث الى استنتاج مهم هو أن مشكلة تسرب الطلبة من التعليم الثانوي في تزايد من خلال الاعتماد على المقارنه بين فترة (2002/2001 - 2011/2010) حيث اتضح الاتي :

- التعليم المتوسط: حافظت نسبة التسرب على معدلها (3.6 %) .
- التعليم الاعدادي : ارتفعت نسبة التسرب من (1.7 %) الى (2.2 %) .

3- ان واقع التنمية البشرية في العراق حاليا متدني مقارنة بفترة التسعينات من القرن الماضي ، فمنذ بداية العمل بدليل التنمية البشرية في عام 1990 ، كان ترتيب العراق (54) من بين دول العالم ، وهي مرتبة متقدمة قياسا بترتيب الدول المجاورة ، حيث أعتبر العراق ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ، إلا ان وضع العراق قد تغير فيما بعد ، حيث أصبح يحتل مراتب متأخرة بين دول الجوار حتى بلغ الترتيب (127) من بين دول العالم في عام 1996 ، والترتيب (132) في عام 2011 ، فمؤشرات التنمية البشرية التي كانت على مستوى جيد في الماضي القريب قد انخفضت الى مستوى متدني حاليا .

4- تشكل العوامل الاقتصادية وانتشار الفقر من المحددات الرئيسية لعدم الالتحاق في المدرسة وتسرب الملتحقين منها وذلك من خلال ضعف كفاية الموارد المخصصة للتعليم ، ما يؤدي الى عدم توفر الفرص التعليمية وخاصة في المناطق الريفية وان الاسر الفقيرة تحجم عن ارسال أولادها للمدرسة ، وتزداد هذه الاشكالية عند الاسر كثيرة العدد وتفضل بعضها ارسال الذكور دون الاناث للتعليم في المدرسة ، وتحاول بعض الاسر اشراك اولادها في اعمال الزراعة أو التجارة ، وقد تكون هذه الاجراءات في بعض الاحيان ليست بسبب الفقر ولكن لاشراكهم في أعمالهم الخاصة التي تدر عليهم دخلا كبيرا وهذا يعود الى ضعف وعيهم بأهمية ومكانة التعليم في المجتمع .

5- تتناسب البطالة عكسيًا مع ارتفاع المستوى التعليمي حيث تتزايد في فئات الحاصلين على تعليم منخفض، أذ يعد المتسربون من الدراسة في عداد العاطلين عن العمل ، بسبب عدم قدرتهم على العمل المنتج وضعف قدرتهم على التكيف لأعمال جديدة ذات مستويات أفضل ومهارات متنوعة .

6- التعليم يعد الافراد لسوق العمالة، ويوزع القوى العاملة المدربة على كافة القطاعات والمهن بحيث يضع الانسان المناسب فى المكان المناسب، ويتجنب الازمات النوعية التى ترتبط بالعمالة كنقص الكفاءات فى وظائف فنية خاصة، وغياب التنبؤ والتخطيط لتوفير الاعداد المطلوبة بما يماشى خطوات النمو والتنمية فى الحاضر والمستقبل، إذ أن النظام التعليمى بشكل عام يوفر المستلزمات المتزايدة من القوى العاملة المؤهلة لعملية التنمية من ناحية، ويجعل البحث العلمى التطبيقى مرتبطا بمعضلات التنمية على الصعيد الانتاجى بوجهة المادى والخدمى من ناحية اخرى .

7- غلبة المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة افرزت عددا من المعلمين والمدرسين الذين تحللوا من مسؤوليات وشرف المهنة وأصبحوا يمارسون التدريس الخاص مع بعض الطلبة ويتعاملون سلبيا مع غيرهم مما اثر سلبا في مسيرة التعليم من خلال تدريسهم في الصف الدراسي بالشكل الغير مطلوب لكي يجعل الطالب يلتحق بالدروس الخصوصية .

التوصيات

1- الاستقرار السياسي والأمني وهو المطلب رقم واحد لاستقرار العملية التربوية وما يؤدي إليه من انخفاض نسبة العنف وتعزيز ثقة الأسر والأطفال بالنظام السياسي والتربوي، ويضمن يوم مدرسي هادئ خالي من القتل والاختطاف والارتهان.

2- على وزارة التربية الاعتراف بوجود ظاهرة تسرب الطلبة من المدارس، وان هذه الظاهرة في تزايد والقيام بدراسات من حين لأخر لتوفير قاعدة معلومات إحصائية عن نسب وأسباب التسرب من التعليم ، والكشف عن هذه الظاهرة بين فترة وأخرى لمعرفة مدى شيوع هذه الظاهرة ومسبباتها والتأكد من جدوى الاجراءات المتبعة .

3- على الحكومة المركزية أعادة النظر بالتخصيصات المالية لقطاع التعليم لانها ما زالت متدنية بشكل كبير اذا ما قورنت مع دول العالم اذ بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم (3.9 %) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2009) بعد أن كانت (4.4 %) خلال الفترة

4- (1985 - 1994) .

5- على وزارة التربية التأكيد على تطبيق قانون التعليم الالزامي بدقة وبشكل حازم وبما يضمن السير نحو ضرورة تحقيق التعليم الاساسي وتعميمه ، وبما يؤدي الى السير بتحقيق مبدأ التعليم للجميع ومحاربة ظاهرة تشغيل الاطفال من خلال التأكيد على مبدأ منع اشتغال السكان في سن الالزام ، ويمكن للإعلام ان يلعب دورا كبيرا في هذا الجانب من خلال البرامج التثقيفية التي تؤكد على اهمية التعليم للأبناء ، الى جانب سن قوانين رادعة ، تلزم أجهزة الشرطة والمحاكم باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من ظاهرة التسرب من المدارس ، كل فيما يخصه .

6- على النظام التعليمي استهداف العاطلين عن العمل إضافة إلى الفئات المهمشة الأخرى. ولهذا يجب تنفيذ برامج لإعادة تدريب العمال وإعادة تأهيلهم ، ويجب أن تركز هذه البرامج على الفئات المعرضة لخطر الفقر، أي العمال غير المهرة والنساء ، فهذه الفئات لا تملك المهارات التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل .

7- التأهيل المستمر للكادر التربوي وإعادة تأهيله على ضوء ما يستجد من معطيات في العلوم التربوية والنفسية ، والتخلص من العناصر ألمزوره ، أو التي لا تحمل مؤهلا تربويا وذات أداء ضعيف ، وبعيدا عن الخوف والتردد في تطبيق التعليمات ، والتي تكون معظم الأحيان سببا في التسرب لا في منعه ، أضافة الى اعادة العمل بنظام التعيين المركزي ويكون اجباريا من خلال تقديم طلبات التعيين وبذلك سيكون هناك حافزا لاستمرار الطلبة في الدراسة وتقليل التسرب المدرسي . وتعيين وتخصيص العدد الكافي من المختصين في العلوم النفسية والتربوية من اجل متابعة الظواهر النفسية الغريبة ودراستها ورفع التوصيات والحلول المقترحة لذلك مما سيعمل بالتاكيد على تحسين الاداء النوعي والكمي للتلاميذ وخاصة في بداية عهدهم في مسيرة التعليم الطويلة.

المصادر

1- الكتب

1- الجبوري، حنان عيسى، مشكلات ادارة المدرسة الثانوية فى العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970.
2- دليل قياس مؤشرات الأداء في إدارات التربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية.
3- روبان، جاك، من التنمية الاقتصادية الى النمو البشرى، ترجمة: شحاذة الحوشان، دمشق، 1977.
4- العانى، اسامة، المنظور الاسلامى للتنمية البشرية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 70، ط1، أبوظبى، 2002 .
5- سراج الدين، اسماعيل، التجارب الناجحة للأصلاح العربى ، مكتبة الاسكندرية، مصر 2006 .
6- عبد الدائم، عبد الله، التربية في البلاد العربية "حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها"، دار العلمين، بيروت، ط2، 1976 .
7- علام ، سعد طة ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولى ،القاهرة ، ط1، 2007 .
8- العيسوى ، ابراهيم ، مؤشرات قطرية للتنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت، 1984 .
9- نصرالله ، عمر عبدالرحيم ، تدني مستوى التحصيل والانجاز المدرسي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن ، ط1، 2004 .

2 - المجلات والدراسات والبحوث المنشورة :

1- اتجاهات التغير في نمط الاستهلاك العائلي في العراق ، دراسة اعدت من قبل مهدي العلاق ونجلاء على مراد في 2007
2- بلول ، صابر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية ، المجلد 25 ، العدد الثانى ، 2009 .
3- تحديات التنمية وسوق العمل، ورقة قدمت حول (تفعيل دور العمالة الخليجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون) في قطر خلال الفترة (8 - 10 / 2000 ، عقدتها الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .
4- التنمية المستدامة فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول ، سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الاعلامى، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، الاصدار الحادى عشر ، 2006
5- زويلف ، عبد الحسين احمد، الاهدار الكمي في التعليم العام والمهني فى العراق للعام الدراسي 2004/2003 ، مجلة دراسات تربوية، السنة الأولى، العدد الرابع، 2008 .
6- عبد العال ، عنتر محمد ، الكفاءة الداخلية للسنة التحضيرية بجامعة حائل في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثالث، العدد 5 ، 2010 .
7- العربي، أشرف، رأس المال البشرى فى مصر، المفهوم ـ القياس ـ الوضع النسبي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، ص 57 ، 2007 .
8- القاسمي، بديع محمود و جانيت خضربني ، التسرب في التعليم المتوسط ، العدد 92 ، مطبعة وزارة التربية، بغداد، ص13، 1976 .
9- معهد اليونسكو للإحصاء، الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، مؤشرات التربية، ص40 ، 2009 .
10- ملة ، سعيد بن تركي، تسرب الطلاب من الكليات التقنية المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، رسالة العلوم التربوية والنفسية، الرياض ، العدد 4 ، ص82 ، 1994 .
11- منظمة الشفافية الدولية، تقارير سنوية للأعوام 2004و 2005 و2006 .
12- المهاجر، محمد كاظم، خيارات امام تحديات التنمية العربية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد السادس، السنة الثانية ، ص16 ، 2000 .

3 ـ التقارير والاصدارات :
1- وزارة التخطيط، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007.
2- وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية ، تقرير التعليم الثانوي للعام الدراسي 2008/2007
3- وزارة التربية، الإحصاء التربوي في العراق 2004/2003.
4- وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الإحصاء.
5- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية للأعوام 2004 و 2010 .
6- وزارة الصحة، دائرة الإحصاء الصحي والحياتي.
7- وزارة التخطيط، التقرير الوطني لحالة التنمية البشرية لسنة 2008.
8- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقارير التنمية البشرية للأعوام 2010 و2006.
9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، المجموعة الإحصائية، العدد الثلاثون، 2011.
10- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حاله سكان العراق 2010.
11- وزارة التخطيط، مؤشرات قياس الفقر في العراق من واقع بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة 2007 .
12- وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التربية، التعلبم الثانوي في العراق للأعوام 2002/2001 و 2005/2004 و 2008/2007 و2009/2008 و 2011/2010 .
13- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مسح التشغيل والبطالة للأعوام 2006 و2008 .
14- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، 2009
15- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، لجنة السياسات الاقتصادية، ورقة السياسات وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية ورقة عمل قدمت الى الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 المنعقد خلال المدة 20-21 /2009/5، بغداد .
16- اليونيسيف : وضع الاطفال في العالم 2012
17- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، 2006.
18- منظمة الصحة العالمية، الاحصاءات الصحية العالمية، 2010.

4 ـ المصادر الاجنبية :
1- TRANSPARENCY INTERNATIONAL , CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX for the years 2008, 2010 .
2- Ray,Debraj,Development Economics, Princeton university press, United states of America ,p28 ,1998 .
3- UNDP, Human Development Report , for the years 1990 , 1995.

The Impact of Students Dropout on Human Development in Iraq For Period (2001 – 2011)

Abstraet

Students dropout from the Education has a negative phenomena on individual and society and even on different aspects of life especially on the economic aspect , Thus our research tries studying and analyzing the relation between the size of dropout and human development level in Iraq and as (research sample) the first decade of this century as a studying period, the study includes the dropout in Secondary schools and depending the formal records as a main source to evaluate the size of this problem in Iraq , which shows an increase in the size of dropout in this period in comparison with the last decades of the twentieth century, this produces a negative effect on human development, specially education, health and living standards. when we take the relation between the dropout development and which have impact on the othier which shows a mutual impact, that produces a difficulty of the problem to diagnose and give remedy, the diagnosing of the problem is the task of the researcher , but remedy is the task of society .

This needs a central plan to deal with the causes of this problem , and the matter of fact , it is avery dangerous task , as Ministry of Education cannot deal with it alone to minimize this phenomena , but the government can , and to find the proper Solution within a central plan responsible and supervising .

Keywords: Drop out - Human Development - Human Development index HDL - Gender related development index - Life expectancy at birth - Infant mortality rate- Gini Indicator Gini